www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
مجلة ثقافية اجتماعية تصدر شهرية بمدينة العلا الزاهرة | 15 أبريل 2017

زيتون

العدد :163

مطلوب السلاح.. مهدد بالرزق وهو مطلوب للمجتمع

إدلب: متلازمة المياه والكهرباء ولا بديل عن دور الأهالي

محمد المحمود

كان المأمول أن يساهم وصول الكهرباء النظامية إلى المناطق المحررة بحل معضلة ضخ المياه، وهي المشكلة التي بدأت أساساً منذ سنوات بعد انقطاع الكهرباء عن هذه المناطق، لكن المشكلة لم تحل وذلك لسببين رئيسيين، أولهما يعود إلى فترات الانقطاع الطويلة للتيار النظامي، والتي بلغت حوالي تسعة أيام قبيل العيد، وثانيهما امتناع الأهالي عن دفع الجباية التي يمكن أن تخفف من حدة المشكلة، ويرجع امتناع الأهالي عن الدفع لأسباب عدة منها ما هو محق كعدم وصول المياه إلى منازلهم، ومنها ما يعود إلى حالة الفوضى والتهرب من المسؤولية.

ظاهرة الصهاريج في محافظة إدلب - زيتون

المنظمات تعمل بنظام الطوارئ ومن المحتمل توقفها بأي لحظة

شهدت أحياء مدينة إدلب في الشهر الماضي بعض المشاكل بضخ المياه إليها، وذلك بسبب تقطع التيار الكهربائي، بالإضافة لوجود بعض الأعطال الفنية في كل من محطتي سيجر والعرشاني، واللتين تعدان المصدر الرئيسي لمياه المدينة، قبل أن يتم إصلاح تلك الأعطال من قبل مديرية المياه في مدينة إدلب، وتحسن في وضع المياه في المدينة.

مدير المياه في مدينة إدلب «أسامة أبو زيد» قال لزيتون: «حدث عطل في مجموعة التوليد في محطة سيجر، وتم صيانة العطل وإعادة مجموعة التوليد إلى العمل، وطرأت مشكلة فنية أخرى تتعلق بمادة الزيت الموجودة في مجموعة التوليد، إذ تم تشغيلها لمدة خمس آلاف ساعة مما أوقف عملها، وتم إصلاح الخلل بتزويدها بثمانية براميل زيت من قبل المؤسسة ووضعها في الخدمة، وبذلك أصبحت محطتي سيجر والعرشاني جاهزتين للعمل في حال انقطاع التوتر، كما تم استبدال بعض شبكات المياه القديمة في المدينة بشبكات جديدة، ويتم العمل حالياً على نقل خطوط المشتركين إليها».

وأضاف «أبو زيد»: «بالنسبة لوضع الكهرباء فقد أصبح أكثر من جيد في المرحلة الراهنة، ولكن محطة العرشاني تحتوي على محولة كهربائية واحدة باستطاعة ٢ ميغا واط، بينما يوجد في محطة سيجر ثلاث محولات كهربائية باستطاعة ٢ ميغا واط، ولذلك لا يتم استهلاك الطاقة الإنتاجية الكاملة لمحطة العرشاني، وطلبت مديرية المياه من مديرية الكهرباء ورشة لنقل إحدى المحولات من محطة سيجر إلى محطة العرشاني، وذلك كي يتم الضخ في كل محطة باستطاعة ٤ ميغا واط، علماً أنه في الوقت الحالي يتم ضخ المياه إلى كافة أحياء المدينة».

وأوضح «أبو زيد» أن ضخ المياه يتم على الكهرباء طالما هناك تغذية بالتوتر، وفي حال انقطاعها من المصدر وعلم المديرية بأن عودتها ستستغرق فترة طويلة فسيتم تشغيل المحطات على الديزل لـ ١٢ ساعة يومياً، وسيحصل كل حي على ضخة كل أربعة أيام، وذلك نتيجة لتوفر مادة الديزل، بعد الزيارة التي قامت بها المنظمة الداعمة، واستمرارها بتزويد المحطات بالديزل.

«ملهم كدرش» من أبناء مدينة إدلب قال لزيتون: «كان وضع المياه خلال الشهر الفائت سيئاً نوعاً ما، وذلك بسبب تقطع في خط التوتر الكهربائي، ولكنه شهد تحسناً ملحوظاً الآن، فالمياه تأتي بشكل منتظم وجيد وقوة الضخ جيدة».

وعن الدعم المقدم لمديرية المياه قال «أبو زيد»: «يتمثل الدعم المقدم لمديرية المياه في مدينة إدلب بدعم لوجستي فقط بمادة الديزل ورواتب الموظفين تقدمه منظمة غول، إذ تقوم المنظمة بتعويض ما تم استهلاكه من الديزل كل ١٥ يوما، وذلك بحسب العقد الموقع بينها وبين المديرية، والذي ينتهي في ٣١ تشرين الأول القادم، وعندها ستقوم المديرية برفع مشاريع ومقترحات جديدة لمنظمة غول وبقية المنظمات، بغية تحسين الوضع الفني لكل من محطتي سيجر والعرشاني والآبار المتواجدة في مدينة إدلب، بالإضافة إلى عملها على استبدال المضخات القديمة».

وتستقبل مديرية المياه في مدينة إدلب جميع شكاوي المواطنين بشكل مباشر، ويتم إرسال ورشات الصيانة لمعالجة المشاكل والأعطال الفنية التي يشكو منها الأهالي، كما يتم العمل على تفعيل مكتب لشكاوي المواطنين قريباً، بحسب «أبو زيد».

«أحمد خربطلي» أحد أهالي المدينة لزيتون: منذ أكثر من سنة وأنا أشتري الماء الصهاريج، ورغم أن الماء يصل إلى كل الحي إلا أنه لا يصل إلى منزلي، وحين قمت بتقديم شكوى إلى مديرية المياه، أرسلت المديرية ورشة صيانة وبعد الحفر أمام المنزل تبين أن الخط الموصل لمنزلي كان مسدودا، فقاموا باستبداله بخط جديد وأصبحت المياه تصلني بشكل جيد.

وقامت مديرية المياه في مدينة إدلب مؤخراً بتفعيل قسم شؤون المشتركين، والذي يعد من أهم الأقسام في مديرية المياه، ولا بد من تفعيله لأن جميع المنظمات تعمل بحالة طوارئ، ومن المحتمل أن تتوقف عن العمل في أية لحظة، وتم تعيين رئيس للقسم، بالإضافة إلى مؤشرين وجباة، وتم وضع خطة جباية، بحيث تكون المديرية قادرة على تقديم الدعم الذاتي لنفسها في حال توقف دعم المنظمات، وفقاً لمدير المياه في مدينة إدلب.

«شادي مزنوق» أحد أهالي المدينة يرى أنه في ظل الظروف الراهنة والعدد السكاني الضخم الذي تستوعبه مدينة إدلب، فمن الجيد أن يكون ضخ المياه لأحياء المدينة بهذه الكميات وبهذا الشكل المنتظم.

المياه تتصدر قائمة الشكاوي في المعرة

عانت مدينة معرة النعمان في نهاية تموز ومطلع آب الماضيين، من انقطاع تام للمياه عن أحياء المدينة، استمر لنحو ١٥ يوماً، وكانت المدينة تنتظر انتهاء مشروع إيصال الكهرباء لآبار الضخ في «محطة بسيدا»، والبالغ عددها ١٧ بئراً، وعودة كهرباء الخط الإنساني، المغذي لآبار «عين الزرقا»، وأكد المجلس المحلي للمدينة آنذاك انتهاء المشكلة وعودة الضخ خلال أيام.

عضو مكتب خدمة المواطن في المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان «أويس الحلبي» قال لزيتون: «أنهى المجلس المحلي في معرة النعمان بالتعاون مع منظمة بناء، تجهيز محطة بسيدا بشكل كامل، بالإضافة إلى تجهيز محطة احتياطية في عين الزرقا التي تحتوي على أربعة آبار مجهزة بشكل كامل، ولكن المشكلة كانت تكمن في افتقار المجلس لتكلفة القوة التشغيلية للضخ، والتي تم تجاوزها إلى حدّ ما في محطة بسيدا بعد توصيل الكهرباء النظامية إليها في الأول من الشهر الحالي».

وأضاف «الحلبي»: «يقوم المجلس المحلي حالياً بعملية الضخ عبر الشبكة الرئيسية للمدينة لعدة أحياء في آن واحد، وذلك بعد أن قام عبر ورشة فنية متخصصة، بإعادة صيانة الشبكة والمياه لتصل إلى جميع أحياء المدينة، والبالغ عددها ١٥ حياً، إلا أن عدم انتظام الضخ، نتيجة الاعتماد على التيار الكهربائي وحده، والضخ لأكثر من حي في الوقت نفسه، وهو ما اشتكى منه الأهالي، قلل من فعالية عملية الضخ في بعض الأحياء البعيدة والنائية، على الرغم من سلامة الشبكة».

وعما أحدثه وصول الكهرباء النظامية من أثر على المؤسسات الخدمية قال «الحلبي»: «كان لوصول الكهربائي النظامية تأثيراً إيجابياً كبيراً، فتم تزويد محطات المياه بالتيار، وعادت عملية الضخ بشكل نظامي مما وفر المياه في المدينة بشكل جيد، وذلك منذ أول أيام العيد وحتى الآن».

وأضاف: «ترتبط المياه بشكل وثيق بالكهرباء فإن وصلت الكهرباء تم ضخ المياه والعكس صحيح، ونظراً لاضطراب الكهرباء وعدم انتظام وصولها فإن الضخ لا يتم بشكل ثابت، وبالتالي ليس هناك أية أرقام ثابتة وإنما هي أرقام متحركة، والمجلس بحاجة إلى مصاريف تشغيلية تثبت وتنظم عملية الضخ حتى تنتظم بعدها عملية الجباية، علماً أنه لم تقدم أية جهة أو منظمة دعم للمصاريف التشغيلية لضخ المياه».

وبما يخص موضوع الجباية قال «الحلبي»: «لدينا أكثر من ١٥ جابي، ولكن لا يمكن تنظيم الجباية بدون تنظيم الضخ، وبسبب انقطاع التيار الكهربائي قبيل العيد بعشرة أيام والذي أدى إلى انقطاع المياه، وبالتالي إلى استياء الأهالي وامتناعهم عن دفع الجباية، تكلف المجلس بأكثر من عشرين مليون ليرة سورية، بينما لم يستطع جباية أكثر من ثلاثة ملايين ليرة سورية منها خلال الفترة السابقة، وبشكل عام هناك عجز دائم في عملية الجباية».

أحد النازحين من مدينة حماة إلى مدينة معرة النعمان قال لزيتون: «تصلنا المياه في فترات متباعدة غير محددة، ولذلك نضطر لشراء مياه الصهاريج بأسعار مرتفعة تتراوح ما بين ٣ آلاف إلى ٣٥٠٠ ليرة سورية».

شبكة المياه في معرة النعمان - زيتون

3 ضخات في آب.. ومياه بنش تشكو العجز المادي

اشتكت وحدة المياه في مدينة بنش من العجز المادي التام، الذي يشكل عائقاً أمام أي خطوة من الممكن أن تقوم بها الوحدة لتحسين وضع المياه في المدينة في فترات غياب التيار الكهربائي النظامي، في حين أكدت الوحدة أن الوضع جيد في الفترات التي يكون فيها التيار الكهربائي متوفرا، مبينةً أن عدد الضخات التي قامت بها الوحدة خلال شهر آب تناسبت مع كمية الكهرباء التي حصلت عليها المنطقة.

مدير وحدة مياه بنش «محمد السلات» قال لزيتون: «الوضع الحالي للمياه في مدينة بنش جيد، وذلك كونه يتناسب مع كمية الكهرباء المتوفرة ومدتها ونوعيتها، فقد تم ضخ ٣ ضخات لكل حي من أحياء المدينة خلال شهر آب الماضي، والسبب في قلة عدد الضخات هو طبيعة التيار الكهربائي المتقطع باستمرار، فإذا اعتبرنا أن الكهرباء توفرت لمدة ٢٤ يوماً خلال الشهر الماضي، فقد حصل كل حي على المياه بمعدل ضخة كل ٨ أيام».

وأضاف «السلات»: «لا تستطيع وحدة مياه بنش تشغيل أي ضخة بالاعتماد على الديزل، وذلك لأسباب عديدة تعود جميعها إلى العجز المادي الذي تعاني منه الوحدة، والذي يشكل عائقاً أمامها سواء في تأمين مادة الديزل للضخ، أو في إجراء صيانة للمولدات وإصلاح الأعطال الكثيرة فيها، وتجهيز المحطات للضخ على الديزل، فالوحدة غير قادرة على القيام بأي مشروع أو إصلاح أي عطل في الشبكة والمولدات، وحتى رواتب موظفي الوحدة تم تأخيرها والتخفيض من قيمتها، بسبب الضعف الكبير لديها من الناحية المادية».

وأكد «السلات» أنه لم يتم تبديل أي من مولدتي محطة الحامدي والمحطة الشرقية، مبيناً أن الأمر حتى الآن لم يتجاوز الوعود التي تلقتها الوحدة من قبل منظمة «باه»، والتي تخص مولدة المحطة الشرقية فقط دون مولدة الحامدي، وذلك كون المحطة الشرقية تغطي نحو ٥٠٪ من أحياء مدينة بنش، وتتعطل في حال التشغيل على الديزل، ولذلك فإن مياه بنش تعتبر في حالة شلل نصفي، بحسب تعبيره.

وعن دور المجلس المحلي في مواجهة أزمة المياه قال رئيس المجلس لمحلي لمدينة بنش «مصطفى حاج قدور» لزيتون : «يعمل المجلس المحلي على وضع خطة لتشغيل مجموعات الضخ على الديزل، وتوفير مياه الشرب للأهالي في المدينة في حالات انقطاع التيار الكهربائي، كما يعمل على تفعيل نظام الجباية الشهرية، وقد تم تحديد مبلغ ٢ دولار أمريكي شهرياً كرسم جباية عن كل مستفيد».
وأكد «حاج قدور» على أن عدم تشغيل مجموعات الضخ على الديزل في الفترة الماضية، يعود إلى عدم وجود سيولة في المجلس المحلي، وعدم تبني أي منظمة لعملية الضخ.

سراقب: الجباية رصيد المستفيد

للشهر الرابع على التوالي، تستمر أزمة ضخ المياه في مدينة سراقب في ظل المشاكل التي يعاني منها الخط الإنساني الواصل إلى المنطقة، ليبقى استخدام الديزل في عملية الضخ الحل الأمثل لإيصال المياه لأهالي المدينة، إلا أن التكلفة المرتفعة وضعف الجباية تقفان عائقاً أمام هذا الحل، إذ تصل تكلفة الضخة الواحدة لمدة ثلاثة أيام حوالي ٣ مليون ليرة سورية، بحسب ما أفادت به وحدة مياه سراقب في وقتٍ سابق، والتي حذرت مراراً من انقطاع المياه عن المدينة في حال بقيت الجباية ضعيفة.
رئيس المجلس المحلي في مدينة سراقب «مثنى المحمد» قال لزيتون: «وضع المياه في سراقب جيد أثناء توفر خط التفريغ، لكن تكمن المشكلة في عدم استمراريته، ولذلك لجأنا لاقتراح مبدأ الجباية، والذي من الممكن أن يأمن ضخاً متواصلاً للمياه في حال كان جيداً، كما يشكل حلاً بديلاً ذاتياً، لا سيما أن مجلس مدينة سراقب حتى الآن لم يتلقَ أي دعم من أي جهة بما يخص قطاع المياه في المدينة، وهي المشكلة التي يعاني منها ويحاول وضع خططاً بديلة لها».

ويرفض الكثير من أهالي مدينة سراقب تسديد رسم جباية المياه، والبالغ ٢٠٠٠ ليرة سورية، مما دفع المجلس المحلي لربط جباية المياه بالكهرباء والهاتف، بحسب «المحمد».
وعلل «صدام العبد الله» أحد أهالي مدينة سراقب، سبب رفضه للدفع بقوله: «ليس من العدل أن يدفع صاحب الخزان ذو سعة ٥ آلاف ليتر، مثل صاحب الخزان ذو سعة ١٠٠٠ ليتر، ويمكن تفعيل موضوع الجباية ولكن بعد تفعيل نظام العدادات، بالإضافة إلى أن مبلغ ٢٠٠٠ ليرة سورية لكل عائلة، مبلغ مرتفع، فنحن ثلاث عائلات في المنزل ليس من المعقول أن ندفع ٦٠٠٠ ليرة سورية شهرياً للمياه».
في حين رأى «أمجد باكير» من أهالي سراقب أن مبلغ الجباية مناسب جداً، ولا يشكل عبئاً على العائلات متوسطة الدخل، أما بالنسبة لذوي الدخل المحدود فهو غير مناسب، ولذلك اقترح تخفيض الرسم لبعض العائلات، ومراعاة الوضع المادي لكل عائلة.

من جانبه أكد رئيس المجلس المحلي بأن المجلس قام فعلاً بتكليف لجنة لدراسة وضع العدادات وإمكانية تشغيلها وتكلفتها، إلى جانب ضرورة توعية الأهالي بأهمية الجباية وجدواها، مبيناً أن نسبة جيدة من الأهالي أيدت قرار الجباية.
كما قام المجلس بتشكيل «لجنة مخالفات»، مهمتها الكشف عن جميع التجاوزات في الخطوط العامة والشبكات الرئيسية، ليقوم المجلس بتوجيه الإنذارات إلى مرتكبي التجاوزات، والطلب منهم بإزالتها، وفي حال عدم الاستجابة سيقوم المجلس بإزالتها بمساعدة الجهاز التنفيذي الوحيد في المدينة، ألا وهو الشرطة، بحسب «المحمد»، والذي توقع أن تلقى هذه الخطوة إقبالاً كبيراً لدى الأهالي.

وعن وضع المياه وعدد الضخات حالياً قال مدير وحدة المياه في مدينة سراقب «عبد الكريم إسماعيل» لزيتون: «عندما يتوفر خط التوتر نقوم بتشغيل المحطات الثلاث الموجودة في المدينة، ويستفيد من المياه في هذه الحالة ما يقارب ٨٠٪ من أهالي المدينة، أما الـ ٢٠ ٪ المتبقية من الأهالي فهم الذين يسكنون الأحياء التي تحوي شبكات مياه خارجة عن الخدمة، وهذه الأحياء لا نستطيع إيصال المياه إليها في جميع الأحوال».

وحدة المياه في سراقب - زيتون

وأضاف «إسماعيل»: «ليس لدينا إحصائيات فيما يخص عدد الضخات خلال الشهر الماضي، وذلك لأن الضخ كان يتم فقط أثناء توفر التيار الكهربائي، باستثناء ضخة واحدة باستخدام الديزل، كانت عبارة عن ضخة إسعافية في وقفة عيد الأضحى».
وعن الجباية قال «إسماعيل»: «الجباية هي رصيد الأهالي في عدد ضخات المياه، فعند انقطاع التيار الكهربائي نقوم بالضخ على الديزل، ويتم ذلك عبر الجباية، وبالتأكيد الضخ على الديزل أفضل بكثير للأهالي وللوحدة، وذلك لأنه يوفر ضغط جيد ومدة زمنية مناسبة للضخ واستمرارية، إلا أنه مكلف».

تخفيض رسم الجباية مع استمرارية ربطها بالكهرباء

في الثاني عشر من أيلول الجاري، أصدر المجلس المحلي لمدينة سراقب وريفها، قراراً يقضي بتخفيض رسم الجباية بالنسبة للمنازل إلى ١٠٠٠ ليرة سورية، بعد أن كان ٢٠٠٠ ليرة سورية، مع الإبقاء على نظام الشرائح على وضعه، والاستمرار بربط جباية المياه بالكهرباء بالنسبة للمشتركين في مولدات المجلس، واستيفاء الرسم من غير المشتركين بشكل مباشر، بالنسبة للمستفيدين من خدمة المياه، وإعفاء غير المستفيدين (أي من لا تصل المياه إلى منازلهم)، من دفع الجباية، ولكن بعد مراجعة مديرية المياه والحصول على كتاب إعفاء منها.

وشكر المجلس الأهالي الذين قاموا بتسديد الرسم ٢٠٠٠ ليرة سورية، مبيناً أنه سيتم اعتبار المبلغ عن شهري أيلول وتشرين الأول المقبل.
أما بالنسبة للممتنعين عن التسديد، فقد تم تكليف وحدة المياه بوضع جداول تحقق ولائحة بأسماء المستفيدين الممتنعين عن الدفع، الذين تصلهم المياه، ليُصار إلى إعلان اللوائح والجداول بشكل رسمي على الصفحة الرسمية والعامة، وتكليف الوحدة بكافة الصلاحيات اللازمة، بحسب

عودة الكهرباء تعيد المياه إلى كفرنبل

اشتكت وحدة مياه كفرنبل الشهر الماضي، من نقص الأموال أو انعدامها، ووضع الجباية الضعيف ومن الأعطال المتكررة في خط الكهرباء، والتي تمنعها من تغذية المدينة بالمياه كما في السابق، ومن اعتماد برنامج ثابت للضخ، لا سيما بعد استهلاك كمية المحروقات المتبقية من الدعم السابق المقدم للوحدة، في أواخر تموز الماضي، واعتماد الوحدة على خط الكهرباء الإنساني فقط، في عملية الضخ.

رئيس وحدة مياه كفرنبل «محمد خير العرعور» تحدث لزيتون عن وضع خدمة المياه في مدينة كفرنبل في الوقت الحالي والعوامل المؤثرة فيه بقوله: «في حال تواجد الكهرباء النظامية، يتم ضخ المياه بشكلٍ يومي من الساعة ١٢ ليلاً وحتى الساعة ١٢ صباحاً، بينما في حال انقطاع الكهرباء يتم ضخها بالاعتماد على الديزل بنصف هذه المدة».

وأضاف «العرعور»: «يعد وجود الخط الإنساني من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً على خدمة المياه، إذ أنه يساعد المجلس على ضخ المياه في أوقات توفره، وعلى توفير احتياطي من مادة الديزل، لضخها في أوقات انقطاع الكهرباء النظامية، والعامل الثاني المؤثر في عملية الضخ هو الجباية، علماً أن مبلغ الجباية المفروض هو ١٠٠٠ ليرة سورية عن كل عائلة شهرياً، وهو عبارة عن أجور أولية ومواد لتشغيل بئرين فقط»، مؤكداً وجود طاقم كامل على أتم المسؤولية والاستعداد، هذا الطاقم هو نتيجة عمل متكامل بين الوحدة والمجلس المحلي في المدينة.

مشروع المياه في كفرنبل - زيتون

بينما أوضح رئيس المجلس المحلي في مدينة كفرنبل «أحمد الحسني» وجود مشاكل في عملية الجباية، مؤكداً أن استدراك تلك المشاكل يعود بالنفع على كافة أهالي المدينة، وأن المجلس مع بعض المعنيين والأهالي يعملون على استدراكها.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه «الحسني» أن المجلس المحلي في سراقب يعد مثالاً للمجالس المحلية، أكد أن مبلغ ٢٠٠٠ ليرة سورية لا يتناسب مع أهالي مدينة كفرنبل، على الرغم من أن المبلغ قليل نسبياً بالنظر إلى أسعار صهاريج المياه، ويساعد في الوقت ذاته وحدة المياه بشكل كبير، في تأمين ثمن احتياطي وقود لاستخدامه عند الحاجة.

من جانبه قال «نزيه البيوش» صاحب صهريج مياه من أهالي كفرنبل لزيتون: «لا تؤثر المياه التي يقدمها المجلس المحلي على طلب مياه الصهاريج، وذلك لقلة الضخ وضعفه، ولكثرة عدد أهالي المدينة، فضلاً عن أن المزارعين يستهلكون المياه لري أشجار التين والزيتون من أجل مواسمهم».

بينما يفضل «محمد الحمود» من أهالي المدينة أن يدفع مبلغ ١٠٠٠ ليرة سورية رسماً للجباية للمجلس المحلي في كفرنبل، على أن يدفع ١٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ ليرة سورية، ٣ أو ٤ مرات في الشهر الواحد ثمناً للصهاريج.

وبين غلاء المحروقات واضطراب الكهرباء النظامية، وسعي المجلس المحلي ووحدة المياه، لإيصال المياه إلى كافة أحياء المدينة، لا غنى عن تعاون الأهالي في دفع الجباية لحل أزمة المياه الخانقة.

العمل المجتمعي يطغى على عمل الشرطة في إدلب

وعد البلخي

تأثر عمل جهاز الشرطة الحرة في محافظة إدلب بشكل ملحوظ بعد المتغيرات الأخيرة التي استجدت على الأرض، وذلك بعد المعارك التي جرت بين حركة أحرار الشام وهيئة تحرير الشام، وما نتج عنها من سيطرة مطلقة لهيئة تحرير الشام على كامل محافظة إدلب.

ومر جهاز الشرطة الحرة خلال الشهر الماضي بحالة من التوجس والترقب بانتظار ما ستقوم به الهيئة تجاه مراكزه، وهو ما انعكس سلباً على أداء عناصر الشرطة وعملهم، كما انعكس على صورتهم أمام الأهالي.

تسعى شرطة معرة النعمان للوصول إلى الشرطة المجتمعية صديقة المجتمع والأهالي، لتغيير نظرة الأهالي عن صورة الشرطة التي كانت قبل الثورة، بالإضافة إلى نشاطات عديدة يمارسها مركز شرطة معرة النعمان، منها مشاركة المجلس المحلي في معظم أعماله، كما يقوم بتنفيذ قراراته الإدارية كإزالة التجاوزات على الأملاك العامة والخاصة، ومساهمة المركز في تأمين الكثير من الأهالي النازحين من باقي المناطق وإيوائهم بالتعاون مع المنظمات الإنسانية والدفاع المدني في المدينة.

ويغطي مركز شرطة معرة النعمان منطقة جغرافية كبيرة، ولا سيما بعد عودة أهلها النازحين إليها وإلى ريفيها الغربي والشرقي، كما ساهم بالتعاون مع منظمة أمان وعدالة اجتماعية في تعبيد الطرقات ما وفر شروط أمان أكثر للأهالي والتخفيف من حوادث السير، كتعبيد طريق الكورنيش الذي اشتكى منه الأهالي كثيراً، نتيجة للحفر والمطبات التي أدت في كثير من الأحيان إلى حوادث مميتة، بحسب رئيس المركز.

«عبد المنعم عرفات» أحد أهالي المعرة قال لزيتون: «أصبحنا نسمع بجهاز الشرطة لكننا لا نرى شيئاً على الأرض، ولم نعد نرى فعلاً حقيقياً لضبط الأمن في الشارع، والقوة الحقيقية هي القوة التنفيذية التي تتبع لأمنية هيئة تحرير الشام».

فيما قال مواطن آخر: "يحتاجون لحماية أنفسهم أولا ومن ثم حماية الناس ثانيا".

وترجع أسباب ضعف جهاز الشرطة إلى قلة إمكانيات المراكز وقلة العناصر وعدم كفاءتهم، ووقوعها تحت سيطرة الفصائل العسكرية المسيطرة على الساحة، والأهم هو عدم السماح لها بتسليح عناصرها وذلك لتهميش الجهاز بشكل مقصود من قبل الفصائل، التي تنظر إليها بعين الريبة.

رئيس مركز الشرطة الحرة في مدينة معرة النعمان الرائد «أحمد عبد المجيد» يرى أن الوضع الأمني مستقر رغم بعض التجاوزات الأمنية والمخالفات الإدارية في المدينة، فقد بلغ عدد الضبوط المنظمة بمركز شرطة المعرة في الشهر السابق ٧١ ضبطاً بعد أن كان في تموز الماضي ٩٠ ضبطاً.

عمل الشرطة الجنائي

قام مركز شرطة معرة النعمان قبل أيام بإلقاء القبض على قاتل في جريمة قتل بعد أن تم العثور على الجثة في أحد المباني المهجورة بعد شهر من ارتكاب الجريمة وإخفاء الجثة، كما ألقى القبض على عدة أشخاص بجرائم مختلفة كسرقة الدرجات النارية وأثاث منزلي، وتم تسليم هذه الدراجات والمسروقات إلى أصحابها أصولاً بحسب رئيس المركز.

ويستجيب مركز شرطة معرة النعمان لمعظم الشكاوى التي ترد إلى مكتب التحقيق في المدينة، إذ تمكن من إلقاء القبض على متهمين بتهمة تزوير العملات، وذلك بعد ورود شكاوى من قبل بعض الاهالي في المدينة إلى مكتب التحقيق في مركز شرطة معرة النعمان حول وجود عملات مزورة، فقام المركز بمتابعة الموضوع وملاحقة المشبوهين وأصحاب السوابق، ومن ثم إلقاء القبض على أربعة أشخاص، وهم من خارج مدينة معرة النعمان، ومصادرة أكثر من ١٤ قطعة نقدية مزورة، بحسب «عبد المجيد».

«إبراهيم شيخ جمعة» من أهالي مدينة معرة النعمان قال لزيتون: «لم يتم ضبط الأمن في المدينة لا من قبل الشرطة الحرة ولا من أي فصيل آخر، فالمحسوبيات ما زالت منتشرة كما السابق، والسرقات لم تتوقف، وليس للشرطة الحرة حالياً أي دور في ضبط الأمن، واقترحنا تشكيل لجان شعبية من أهالي المدينة لحماية الأهالي، لكن لم نتلق دعما من أحد، وتنتشر شكوك لدى أهالي المعرة بأن اللصوص لا تتم معاقبتهم، فبعد القبض عليهم يتم إطلاق سراحهم».

شرطة المرور في معرة النعمان - زيتون

وعن ذلك قال رئيس مركز شرطة المعرة: «هناك هيئة صلحية في المركز يتم عرض المجرمين عليها وتوقيفهم احترازياً، ونظراً لعدم وجود سوى نظارة توقيف واحدة لدى المركز، وعدم وجود سجون رسمية تابعة له، ولا نستطيع توقيف المتهمين أكثر من ٢٤ ساعة لدينا، فإما أن يتم تحويل المجرمين إلى محاكم هيئة تحرير الشام وإما أن يطلق سراحهم، وذلك بعد أن كانت سابقاً المحاكم الإسلامية هي التي تتولى محاكمة المتهمين».

بنش بعد توقف الكتيبة الأمنية

توقفت الهيئة الإسلامية للقضاء في مدينة بنش عن العمل في ٢٤ تموز الماضي، بعد الاتفاق الذي حصل بين وجهاء المدينة وقادة الفصائل المتواجدة فيها من جهة، وهيئة تحرير الشام من جهة أخرى، وذلك بعد الخلاف الأخير الذي حصل بين هيئة تحرير الشام وأحرار الشام، ما أدى لتوقف الكتيبة الأمنية في بنش التابعة للهيئة الإسلامية عن العمل.

وخلف توقف الكتيبة الأمنية فراغاً أمنياً كبيراً، مما استدعى عقد اجتماع بين قادة الفصائل المتواجدة في المدينة، والاتفاق على أن يتولى كل فصيل معالجة القضايا الأمنية التي تحصل في الحي الذي يتواجد فيه، وتسليم المجرمين إلى محكمة إدلب، غير أن هذا الحل لم يغير من الحالة الأمنية المتردية التي تعيشها المدينة حالياً، والتي لم تعش مثلها منذ ثلاث سنوات.

«حسن عبيد» من أهالي مدينة بنش قال لزيتون: «تراجع الوضع الأمني بعد توقف الهيئة الإسلامية في مدينة بنش بشكل ملحوظ، ففي الحي الذي أقطنه تمت سرقة حوالي ١٣ دراجة نارية، رغم حدوث السرقات في زمن الكتيبة الأمنية التابعة للهيئة الإسلامة في المدينة، ولكن لمَ تكن بهذا الشكل الواسع، وتكمن الحلول برأي بأن يتم تشكيل لجان من قبل فصائل المدينة وتسيير الدوريات في شوارع المدينة منعاً لأي عمل سرقة».

وأكد «عماد البنشي» من أهالي بنش أن الحالة الأمنية في المدينة تراجعت بهذا الشكل نتيجة توقف الهيئة الإسلامية عن العمل، مقترحاً تشكيل لجان مدنية مسلحة كما هو الحال في مدينة سرمين المجاورة لبنش، ونصب الحواجز على مداخل المدينة، وتسيير الدوريات ليلية في شوارعها.

وقال «علاء الحامض» لزيتون : «الوضع الأمني بدأ بالانهيار منذ اندلاع الخلافات بين حركة أحرار الشام وهيئة تحرير الشام وطلب الأخيرة أن يتم حل الهيئة الإسلامية، وتخلى كلا من الفصيلين عن المدينة من الناحية الأمنية، ومنذ ذلك الوقت بدأت السرقات تتزايد بشكل كبير، وأقترح أن تندمج الفصائل في مدينة بنش كحد أدنى، وتشكل مخفراً للمدينة يستطيع توفير الأمن لأهلها».

ورأى «محمد المصري» أن الحل الوحيد للفوضى الأمنية الكبيرة التي تعيشها مدينة بنش منذ توقف الهيئة الإسلامية عن العمل، هو تشكيل قوة أمنية كبيرة، تملك القوة الكافية للقبض على اللصوص وتقديمهم للقضاء لمحاكمتهم.

بينما روى «مصطفى باجان» من أهالي بنش لزيتون حادثة السطو التي تعرض لها منزله قائلاً: «في تمام الساعة الثالثة من فجر يوم الأربعاء ٢٣ آب الماضي، طرق باب منزلي فخرجت إلى شرفة المنزل، لأرى مجموعة مؤلفة من ٥ أشخاص ملثمين بشكل كامل، فقمت بمخاطبتهم من على الشرفة وأجابوا بكل لباقة بأن لديهم إذن تفتيش، وطلبت منهم رؤية إذن التفتيش، فأخرجوا ورقة لم أستطع تمييز محتواها من الأعلى في هذه الساعة، فاستجبت لطلبهم ظناً مني أنها فعلاً إذن تفتيش للمنزل».

وأضاف «باجان»: «ما إن فتحت الباب حتى وضعوا السلاح في رأسي، وهددوني وأجبروني على إعطائهم كل ما أملك من مال في المنزل، وبعد أسبوع تم إلقاء القبض على اللصوص واسترجعت أموالي».

كما قال أحد أهالي بنش الذي رفض الإفصاح عن اسمه :»لم تشهد مدينة بنش أية عمليات اختطاف منذ بدء الثورة السورية حتى الفترة الأخيرة، لكن بعد سيطرة هيئة تحرير الشام قامت الهيئة باختطاف «جميل السيد» وتبريراً لذلك قاموا بترويج ونشر إشاعات عنه تفيد بتعاونه من قوات التحالف الدولي، رغم أن كل أهالي بنش تشهد للسيد بأنه أول شخص في مدينة بنش قاتل النظام حين دخوله إلى المدينة في عام ٢٠١١، وتعقيبا على ادعائهم نطالبهم بنشر الأدلة التي تدل على تعامله مع التحالف».

وكانت مدينة بنش قد شهدت في يوم الثلاثاء ٦ أيلول الجاري انتخاب "مجلس بنش المدني" الذي تم تشكيله بهدف مشاركة مدن المحافظةفي تشكيل الحكومة المدنية التي دعت إليها هيئة تحرير الشام، وحضر الاجتماع ممثلين عن كلاً من مشفى بنش وجمعية سابق بالخيرات، ووجهاء ومشايخ، قد قاموا بانتخاب لجنة مؤلفة من ٧ أشخاص لرئاسة المجلس، ومن ثم انتخبوا رئيساً للمجلس ونائبه.

رئيس مجلس مدينة بنش المدني المنتخب "عبد الحميد الأسعد" قال لزيتون: "تم تشكيل المجلس ليكون الجهة السياسية التي لها حق تمثيل مدينة بنش في الاستحقاقات السياسية القادمة الخاصة بالمناطق المحررة والتي من المزمع إجراؤها بمدينة ادلب في القريب العاجل ومن السابق لأوانه الإفصاح عنها".

وأضاف الأسعد: "تم تشكيل المجلس بعد عدة اجتماعات ومباحثات عقدت بين كافة وجهاء المدينة وفعالياتها، كما.جرت الانتخابات بشكل ديمقراطي وشفاف، وكانت مرضية نوعاً ما، ونحن في مجلس مدينة بنش لن نتوانى عن تقديم أية خدمة لصالح مدينتنا".

"عبد الله نبهان" أحد أهالي مدينة بنش الذين حضروا الإجتماع قال لزيتون: "أتوقع أن يعود إنشاء هذا المجلس بالخير على المدينة، ولا سيما في ظل التطورات السياسية التي ستشهدها محافظة إدلب، والناجحين بالإنتخابات كلهم من ذوي الكفاءات في المدينة ولي ثقة بكفاءتهم بتمثيل مدينة بنش كما يجب".

من جهته قال رئيس المجلس المحلي في مدينة بنش "مصطفى حاج قدور" إن "مجلس بنش المدني" ليس له أي علاقة بعمل المجلس المحلي بالمدينة، وإنما هو جهة سياسية فقط، فيما يبقى المجلس المحلي قائماً

أحد عناصر الكتيبة الأمنية - أرشيف زيتون

كهرباء المناطق المحررة.. متذبذبة ومتقطعة وضعيفة والسبب

أسعد الأسعد

تحديات وصعوبات كثيرة تواجه مؤسسة الكهرباء في مدينة ادلب، وسط انتقادات كبيرة لاحتكار أصحاب المولدات من قبل بعض المواطنين من جهة، وتقدير لجهود مؤسسة الكهرباء من قبل البعض الآخر.
وكانت محافظة إدلب بشكل عام قد شهدت تقطعات طويلة للتيار الكهربائي النظامي وهو ما أرجع سببه معاون مدير الكهرباء في مدينة إدلب "عمر قاسم" لزيتون إلى الأعطال التي يتعرض لها الخط ٢٣٠ الواصل من الزربة، مؤكداً على أن هذا الانقطاع لم يؤثر بشكل كبير على مدينة إدلب، وذلك بسبب وجود المولدات والتي تعمل في حال انقطاع التوتر، منوهاً إلى أن ساعات التشغيل التي تتم لدى وصول الكهرباء النظامية هي ساعات إضافية لمولدات الأمبيرات، وأن التأثير الكبير يقع بانقطاع التوتر على ضخ المياه ما يقلل كثيراً من ساعات الضخ.

شرطة المرور في معرة النعمان - زيتون

وأفاد "قاسم" بأن مديرية الكهرباء تقوم حاليا بالعمل على تمديد شبكة جديدة لتغذية بئرين غرب مدينة إدلب، لم يكن يصلهما التيار الكهربائي، من بينهما بئر حي معمل التين، وذلك لتشغيلهما في أقرب وقت ممكن.

ولم تتلق مدينة إدلب أي دعم من جهات أو منظمات مانحة لقطاع الكهرباء، وظلت معتمدة على دعمها الذاتي من قبل المؤسسة العامة للكهرباء، بحسب "قاسم".

وعن المشاريع والخطط المستقبلية التي تقوم بها المؤسسة العامة للكهرباء قال "قاسم": "نحن نقوم في الوقت الحالي بجباية قسم من اشتراك الأمبيرات لوضعها ضمن مشروع يسمى مشروع "قاطع"، وهذا المشروع يسعى لتجهيز شبكات خاصة بالمدينة وإعادة تفعيل الشبكات العامة، وتغذية التوتر عن طريقها، وسيتم وضع قاطع موحد لجميع المنازل، وفي حال استمر الوضع على ما هو عليه واستمر التيار الكهربائي النظامي بالوصول على هذا النحو، فسيتم البدء في هذا المشروع في الوقت القريب كما يمكن أن يتم توسعة المشروع لأرياف المدينة حتى، ولكننا الآن ننتظر استكمال التكلفة المادية الضخمة".

أهم العقبات التي تعترض طريق تحسين واقع الكهرباء في المدينة هو عدم توفر قطع التبديل الضرورية، والتي تعتبر شبه مستنفذة، لا سيما بعد سرقة أكثر من 40 مركزاً للكهرباء، وما زالت مؤسسة الكهرباء تسعى لتأمين قطع بديلة بحيث تصبح عملية الصيانة أسرع ومدة انقطاع الكهرباء أقل.

وتنقسم ساعات تشغيل التوتر للمنازل إلى فترتين صباحية ومسائية وتبدأ الفترة الصباحية من الساعة ال1 ظهراً حتى الساعة ال4 عصراً، وتبدأ الفترة المسائية من الساعة الـ 9 مساءً وحتى الساعة الـ 12 ليلاً، وتسبقها ساعة تشغيل على الأمبيرات، أي من الـ 8 حتى 12، وفي حال توفر التوتر يستمر التشغيل حتى الـ 5 صباحاً.

بالنسبة للرقابة على أصحاب المولدات فقد قال "قاسم": "ستقوم ورشات تابعة لمؤسسة الكهرباء بجولات ومتابعة مستمرة لعمل المولدات، بحيث يكون العمل منتظماً، وأي خصم بسيط في ساعات التشغيل سيتم تعويضه ومحاسبة أصحاب المولدات عنه"، مضيفاً: "أتمنى من الإخوة المواطنين أهالي المدينة التقدم بالشكاوى لمؤسسة الكهرباء، وذلك عند حدوث أي تقصير أو مخالفة من قبل أصحاب المولدات، وسيتم محاسبته فوراً على موجب هذه الشكوى".

"ملحم العبد" أحد سكان مدينة إدلب قال لزيتون: "هناك تقصير كبير من قبل أصحاب المولدات، إذ لا يقومون بتشغيل الكهرباء بشكل منتظم، وفي أغلب الأحيان لا يقومون بتعويض الساعات الضائعة عند حصول الأعطال".

فيما يضيف "أنس سمسوم" أحد أهالي المدينة: "تأتي الكهرباء من مولدات الأمبيرات بشكل متقطع وغير منتظم في قوتها، مما يؤدي إلى عطب العديد من الأجهزة الكهربائية الموجودة في المنزل، عدا عن مشكلة القواطع ذات النوعية الرديئة التي يتم تركيبها من قبل أصحاب المولدات، والتي تستمر بالفصل بشكل دائم".

من جانبه يعتبر "علي برهوم" أحد أبناء مدينة إدلب أن مديرية الكهرباء تقوم بعمل جيد في إيصال الكهرباء النظامية إلى منازل المدنيين بشكل منتظم، على عكس أصحاب المولدات الذين لا يهمهم سوى أرباحهم.

محلي الدانا: غير معنيين بغلاء سعر الأمبيرات

مخلص الأحمد

تختلف مدينة الدانا عن بقية مدن وبلدات محافظة إدلب، إذ لم تصلها الكهرباء النظامية حتى الآن، كما يختلف وضع الكهرباء في الدانا عما هي عليه في المدن الأخرى، من حيث عدد ساعات التشغيل وأسعار الأمبيرات ونظام الدفع الأسبوعي، مما زاد العبء على الأهالي الذين ينفقون معظم دخلهم على الكهرباء، والمجلس المحلي في المدينة غير معني في ضبط الأسعار.

نائب مدير مكتب الخدمات في المجلس المحلي في مدينة الدانا «خالد النوادي» قال لزيتون أن الكهرباء النظامية لم تصل حتى الأن إلى الدانا، أما الخط الإنساني فقد عاد إلى العمل من جديد لضخ المياه، ولا يمكن تغذية منازل الأهالي بالكهرباء بسبب تخصيص الكمية للمؤسسات الخدمية، مضيفا أن المجلس غير معني بتحديد سعر الآمبيرات أو ضبطها، إذ لا يوجد تفاوت كبير في أسعار الأمبيرات بين مولدة وأخرى، وإن وجدت فهي لا تتجاوز ٢٠٠ ليرة سورية، وذلك بسبب التنافس بين أصحابها.

ويتبع أصحاب المولدات في الدانا نظام الدفع الأسبوعي أكثر من الشهري، والذي يفضله الأهالي كونه يشبه مبدأ الأقساط، ويكون المبلغ في هذه الحالة أخف وطأة عليهم، ورغم المبلغ الباهظ الذي يدفعه الأهالي ثمناً للأمبيرات، إلا أن عدد المولدات في مدينة الدانا كبير، وهي تغطي حاجة الأهالي تماماً، ولا يكاد يوجد منزل في الدانا دون اشتراك بالأمبيرات، بحسب «النوادي»، والذي أكد عدم وجود تنسيق مع مديرية الكهرباء في مدينة إدلب، إلا فيما يتعلق بالخط الإنساني، مستبعداً وجود أي خطط لإيصال الكهرباء النظامية إلى المدينة في الوقت الحالي.

ويتمثل حل مشكلة الكهرباء النظامية وإيصالها لمنازل مدينتي الدانا وسرمدا، من وجهة نظر «النوادي» باستجرار الكهرباء من الأراضي التركية، لتغذية مدن وبلدات ريف إدلب الشمالي، والتي تختلف عن بقية مدن وبلدات المحافظة.
وكان «النوادي» قد أفاد في وقت سابق لزيتون بأن جزء من الشبكة المنزلية ما يزال خارج الخدمة وبحاجة إلى صيانة، وغير جاهز لاستقبال الكهرباء النظامية، مشيراً إلى عجز المجلس بإمكانياته الحالية عن صيانته في الوقت الراهن.

بينما كان الحل المناسب لاستجرار الكهرباء النظامية عبر الشبكة في حال وصولها، برأي مدير وحدة الكهرباء في الدانا «أحمد يوسف النجار»، هو مضاعفة استطاعة مراكز التحويل الـ ١٧ المتواجدة في المدينة، مرجعاً سبب التفاوت بأسعار الأمبير إلى اختلاف ساعات التشغيل من مولدة لأخرى، مؤكداً عدم وجود أي دعم من أي جهة أو منظمة لقطاع الكهرباء في المدينة.
وأشار «النجار» إلى حالة الاستياء لدى الأهالي بسبب غلاء الامبيرات وعدد ساعات التشغيل، نظرا لضعف الدخل للأهالي في المناطق المحررة، مبيّناً أن ارتفاع الأسعار وتحديدها يعود إلى أصحاب المولدات، والتنافس بينهم، إذ أن قطاع الكهرباء يعتبر قطاع خاص، ولا يستطيع المجلس التدخل فيه.

«هيثم كلاوي» من أهالي الدانا قال لزيتون: «المجلس المحلي حبر على ورق ولا يتدخل في الشؤون المواطنين فهو لا يقوم بضبط أسعار الآمبيرات ولا يلزم أصحاب المولدات بسعر معقول، مما يعطي أصحاب المولدات الحرية في زيادة سعر الأمبير بحسب مزاجهم، وبالمقارنة مع مدينة إدلب فسعر الأمبير ٢٥٠٠ شهريا، بينما تجده في الدانا بسعر يصل في الشهر إلى ٦٥٠٠ ليرة سورية».

وكان المجلس المحلي السابق في مدينة الدانا قد رأى أن مقومات إدارة المدينة لا تتوفر لديه، مستشهداً بوضع الكهرباء في المدينة، فلا مولدات لديه للسيطرة على أسعار الأمبير لقطاع المولدات الخاصة، ولا كهرباء نظامية يستطيع من خلالها خدمة الأهالي، وبالرغم من كونه المظلة الإدارية التي تعمل تحتها كافة المؤسسات الخدمية في المدينة، إلا أنه لم يجد في نفسه القدرة على ضبط وإدارة المدينة، في ظل العجز المالي وغياب الدعم المعنوي.

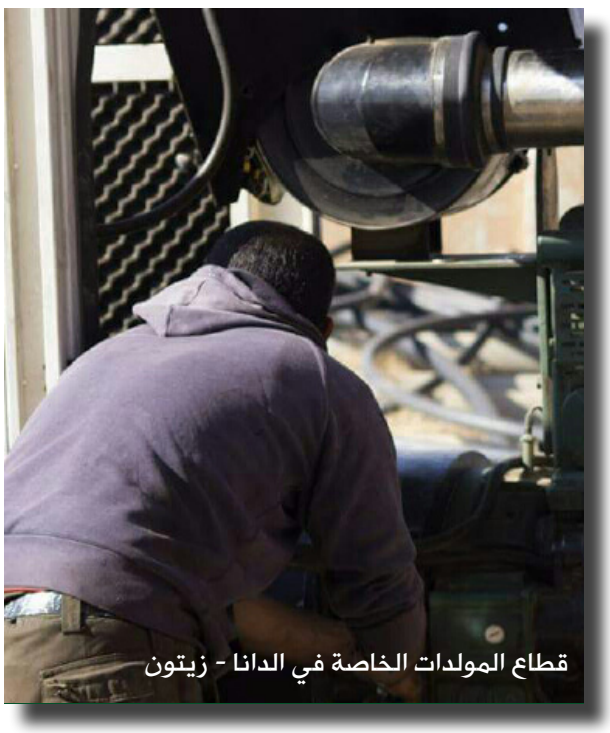
قطاع المولدات الخاصة في الدانا - زيتون

زيتون

انتشار السلاح.. مصدر للرزق وهدم للمجتمع

من المؤكد أنها لبست ثياب العيد، وسرحت شعرها، واستعدت للعب مع رفيقاتها، ولحضور حفل الزفاف القريب من بيتها، ومن المؤكد أنها لم تكن تدري أن أول أيام العيد هو آخر أيامها، إذ لقيت الطفلة عفراء عمر المعلول، البالغة من العمر ١٥ عاماً، حتفها في حفل زفاف أقيم في إحدى أحياء مدينة سراقب، وذلك أثناء لهو طفلٍ يبلغ من العمر ١٣ عاماً بسلاح ناري، إذ قام الطفل بإطلاق النار بشكل غير مقصود، فارتد المقذوف من الحائط ليصيب الطفلة ويقتلها، وقامت على إثرها شرطة سراقب الحرة باعتقال الطفل وصاحب السلاح وكتابة الضبط بحقهم.

فريق زيتون

تسبب انتشار السلاح بشكل عشوائي ومكثف بين الأهالي، بوقوع العديد من الحوادث، من بينها هذه الحادثة التي أسفرت عن مقتل طفلة واعتقال طفل، كما تشكلت لدى البعض نزعة للعنف، ورغبة باللجوء للسلاح أياً كان نوعه، وحتى الأبيض منه، كما حصل في حادثة مقتل شاب في سراقب، نتيجة طعنه بسكين، أثناء محاولته فض مشاجرة في المدينة.

وبعد مضي أكثر من عامين ونصف على تحرير مدينة إدلب، باتت محلات بيع الأسلحة بمختلف أنواعها تنتشر بكثرة في المحافظة دون رقابة أو محاسبة، الأمر الذي يشكل خطرا على المدينة على المدى القريب والبعيد، والذي يهدد حياة المدنيين فيها بسبب الحوادث والأخطاء، إلى جانب حالة الفلتان الأمني الغير مسبوق، والذي تعيشه المحافظة منذ نحو عام، ويزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

درهم السلاح.. يحتاج لقنطار عقل

في مدينة إدلب، ينتشر أكثر من خمسة عشر محلا لبيع الأسلحة بمختلف أنواعها، وفي بنش يوجد ثمانية محلات، وفي كفرنبل هناك ستة محلات لبيع السلاح، وهذه المحلات منها ما هو لبيع الأسلحة الحربية، ومنها ما هو لبيع أسلحة الصيد، ما يساعد في انتشار الأسلحة في أيدي كافة الفئات، ويشكل خطراً كبيراً على المدنيين.

ويتخوف الأهالي من مخاطر انتشار السلاح حتى بين المدنيين، سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد، فمنهم من تطرق لتأثير السلاح على الواقع الحالي للمجتمع، ومنهم من ذهب إلى تسليح الأطفال، وآخرين للجانب النفسي والاجتماعي، ومنهم من نظر إلى التأثير البعيد له.

«ماهر الملوكي» نازح من أهالي ريف حلب، مقيم في مدينة إدلب قال لزيتون: «كثر السلاح في المدينة، وكل يوم نسمع عن إزهاق أرواح بسبب الحوادث التي تقع بطريق الخطأ، وهذه أحد أهم المشاكل التي يجب العمل على وضع حد لها».

بينما تطرق «عبد السلام شاكر» من أهالي ريف إدلب إلى جرائم القتل التي ترافقت مع بعض حالات السطو والسرقة، مستشهداً بما حصل في حادثة قتل عناصر الدفاع المدني في مدينة سرمين، والتي كان الغرض منها السرقة، وتحولت لجريمة بشعة أودت بحياة سبعة عناصر.

أما «محمد السيد» أحد وجهاء مدينة بنش فقد قال لزيتون: «ظاهرة انتشار السلاح تحمل آثاراً كارثية على المجتمع، وخصوصاً عندما يسلم السلاح لبعض الفتية والشباب، الذين قد يستخدمونه في المشاجرات، كما يحصل حالياً، إذ لم يعد من الممكن التدخل في أي خلاف أو مشاجرة تحدث في المدينة، نتيجة لامتلاك أحد الطرفين إن لم يكن كليهما للسلاح، فضلاً عن مشكلة انتشار السلاح الحربي واستخدامه في الأفراح وإصابة أو قتل أشخاص فيه، والتي سبق وأن رأينا العديد منها»، مشدداً على ضرورة معالجة هذه الظاهرة من قبل الجهات المعنية بالسرعة القصوى.

وقال «منذر المصطفى» من أهالي مدينة إدلب: «أصبح السلاح متداولاً بين أيدي الكبير والصغير في مدينة إدلب، وذلك بسبب وجود محلات بيع السلاح، وهنا تكمن المشكلة فالسلاح يعطي معنويات كبيرة لحامله، وخاصة فئة الشباب المتهورين، وهذا ما سندفع ثمنه نحن وأبناؤنا مستقبلاً».

ورأى «عثمان يحيى» من أهالي مدينة إدلب أن محلات بيع الأسلحة الحربية انتشرت بشكل كبير في مدينة إدلب بعد تحريرها، ما ساهم بانتشار الأسلحة بين الأهالي، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على واقع المدينة الحالي، ومن الممكن أن يستمر مستقبلاً، وأن حامل السلاح يجب أن يكون ذو عقل كبير، مضيفاً: «درهم السلاح يحتاج لقنطار عقل».

بينما اعتبر «أحمد المحمد» من أهالي ريف إدلب أن انتشار السلاح ظاهرة سلبية بكل معنى الكلمة، ازدادت انتشاراً مع قلة المعارك مع النظام، لتتحول استخداماته إلى أشكال أخرى.

وذهب «رامي خورشيد» من أهالي ريف إدلب إلى انتشار السلاح في صفوف الأطفال بشكل خاص، وتسربهم من المدارس والالتحاق بصفوف الفصائل، التي بدورها تقوم بتسليمهم أسلحة، ما يراه مصيبةً بحد ذاتها، وتوجيهاً سلبياً لهؤلاء الأطفال، وتأثيراً على مستقبل المجتمع والأجيال القادمة، مؤكداً وجود الكثير من هؤلاء الأطفال حالياً.

وكان ناشطون قد أطلقوا في الخامس عشر من أيار من عام ٢٠١٦، حملة بعنوان «أطفال لا جنود»، للتوعية بمخاطر عملية تجنيد الأطفال وحملهم السلاح، وقال مدير الحملة «عاصم زيدان» لزيتون: «لم يعد المشهد غريباً وأنت تتنقل في شوارع المدن والبلدات عندما تقابل وجوهاً طفولية عابسة، وهي تحمل السلاح على الحواجز وفي نقاط تمركز الفصائل المسلحة، ولذلك لا بد من الحد من هذه الظاهرة ومحاولة توعية الأطفال وذويهم والتنويه لخطورة تلك الظاهرة، التي تحول الأطفال إلى وحوش ضارية، ويصبح لون الدم أقرب لهم من علبة الألوان، ويحل السلاح محل الألعاب، وتحل معسكرات التدريب بدل المدارس وتسرقهم من الحدائق والمتنزهات، كما تنذر بجيل أكثر وحشية وقسوة على مجتمعه».

وعن ذلك قال الاختصاصي النفسي للأطفال «مضر حبار» لزيتون: «يحتاج الطفل الذي تم تجنيده إلى إعادة تأهيل، وانخراط هؤلاء الأطفال في المجتمع عملية معقدة، فمن السهل إخراج الطفل من الحرب، ولكن من الصعب إخراج الحرب منه».

أما عن استعمال السلاح من قبل الأطفال بعيداً عن التجنيد قال «بلال الخلف» من أهالي مدينة قلعة المضيق: «لانتشار محلات بيع السلاح خطورة واضحة كعين الشمس، في حين لا يكترث أصحاب المحلات إلا بمصالحهم وأرباحهم، ولا سيما في غياب الرقابة والإشراف من الجهات المعنية والمسؤولة في المجتمع، وقد بدأنا نرى تأثيره في استعمال السلاح في أبسط الخلافات، وخصوصاً عندما يكون الأطفال طرفاً فيها، أو يكون السلاح بمتناول أيديهم، وقد شاهدت بنفسي بيع بعض المحلات للسلاح لأطفال دون سن الـ ١٨».

وأضاف «الخلف»: «قام أحد الفتيان القاصرين الذين تمكنوا من شراء مسدس، بإشهاره بوجه أقربائه وإطلاق النار عليهم، وأصاب ثلاثة منهم، في حادثة من بين الحوادث التي جرت نتيجة لانتشار السلاح في المدينة وقدرة الأطفال على اقتنائه».

وأكد «الخلف» على ضرورة إخضاع هذه التجارة لمعايير أمنية وشروط لحيازة السلاح، في مقدمتها أن يكون المشتري قد تجاوز الثامنة عشر من عمره، وأن يتعهد بعدم استخدامه إلا في حالات الضرورة القصوى، بعد أن يبين سبب الشراء والحاجة للسلاح،

فضلاً عن تسجيل السلاح المباع وبيانات المشتري لدى السلطات الموجودة في المنطقة».

وقال «وليد العلي» من أهالي قلعة المضيق لزيتون: «تسبب انتشار السلاح بمقتل أكثر من شخص، وخصوصاً في الاحتفالات والمناسبات، وذلك نتيجة لاستعمال الأطفال لسلاح آبائهم، الذين يستهترون بترك السلاح بيد أطفالهم، وهي ظاهرة خطيرة بسبب عدم وجود أي ضوابط لها وتفشي الفوضى واستعمال السلاح بشكل عشوائي ومكثف».

في حين تحدث «محمد العلي» لزيتون عن الأبعاد الأمنية والنفسية المستقبلية لانتشار السلاح من وجهة نظره، بقوله: «انتشار السلاح بهذا الشكل خطأ فادح، قد يؤدي إلى دمار جيل أو أجيال قادمة، ولن تتمكن أي سلطة أو حكومة أو جهة من ضبط الأمن في المنطقة، وقد يتحول السلاح إلى مجرد أداة للقتل بوحشية بأيدي البعض، وفق أهوائهم وتقلباتهم النفسية، دون خوف أو تلكؤ».

وفي منتصف كانون الثاني الماضي، أطلق ناشطو مدينة معرة النعمان بريف إدلب، حملة بعنوان "لا للسلاح بين المدنيين"، وذلك للتأكيد على خطورة وجود السلاح بين السكان، وبأنه حالة غير صحيحة وخطيرة ولها نتائج سلبية على المجتمعات، وامتدت الحملة إلى مدينة سراقب وبعض المدن الأخرى في المحافظة.

وعلى خلاف كل من سبق، لا يكترث «أبو محمد» صاحب أحد المحلات المجاورة لمحل بيع سلاح في ريف إدلب، بنوعية البضاعة المباعة في المحل المجاور له حتى ولو كانت أسلحة، شريطة ألا يقوم البائع بتجريب السلاح في محله، وأن لا يحتوي المحل على متفجرات، خوفاً من حدوث انفجار، مطالباً بأن تكون مثل هذه المحلات خارج المدن والبلدات وأسواقها، أما في حال كانت لبيع أسلحة الصيد، فلا بأس بذلك.

ووسط تخوف الأهالي من ظاهرة انتشار السلاح ومحلات بيع الأسلحة، وتفشيها في المجتمع وتأثيراتها السلبية، ومطالباتهم الجهات المعنية بوضع حدّ لها بأقصى سرعة ممكنة، رأى المجلس المحلي لمدينة كفرنبل أن هذا الموضوع ليس من اختصاصه، وأن هناك مؤسسات أخرى هي من لها الحق في التدخل في هذا الأمر، بينما اعتبرت الشرطة أن محلات بيع الأسلحة لا تختلف عن بقية المحلات، وأن مهنة بيع السلاح كغيرها من المهن، شريطة وضع بعض القيود على عمليات البيع، تتعلق بالمشتري والغرض من شراء السلاح.

دوافع المهنة وأنواع السلاح

وتختلف أنواع الأسلحة المتداولة في محلات البيع التي باتت تنتشر في أحياء وأسواق المدينة، ما بين الأسلحة المتوسطة والفردية والذخائر.

«مازن اليعقوب» صاحب أحد محلات بيع الأسلحة في مدينة إدلب قال لزيتون: «لم يعد اقتناء الأسلحة مقتصراً على العسكريين، بل أصبح زبائن السلاح ينقسمون إلى عدة فئات، القسم الأكبر منهم تجار وعسكريين، وهناك بعض المدنيين الذين أصبحوا يقبلون على شراء السلاح بغرض الحماية الشخصية، فمنهم من يعيش في مزرعة خارج المدينة، ومنهم من يعمل كحارس، ومنهم من يعمل أثناء الليل أو يعود من عمله في وقت متأخر».

وأضاف «اليعقوب»: «أحد أهم الأسباب التي جعلتني أمتهن هذه المهنة هو المردود الجيد لبيع الأسلحة، ويحتوي محلي على أسلحة متوسطة كالبنادق الآلية، والتي تتراوح أسعارها بين ١٥٠ دولار أمريكي وحتى ٥٠٠ دولار أميركي، وأسلحة فردية كالمسدسات وتتراوح أسعارها بين ٢٠٠ دولار أميركي و ٥٠٠٠ دولار أمريكي، ويعود مصدر معظم الأسلحة الفردية إلى الأشخاص الذين كانوا يقتنونها قبل الثورة، أما بالنسبة للأسلحة المتوسطة فهي من الغنائم».

أما «يوسف الصبوح» صاحب محل لبيع السلاح في مدينة بنش فقد بدأ مزاولة مهنة بيع الأسلحة قبل ثلاث سنوات، وكانت آنذاك تقتصر على أسلحة الصيد، وذلك بسبب حبه للصيد وبحثه عن مهنة، إلا أنه انتقل بعد ذلك لبيع الأسلحة الحربية الخفيفة كالبندقية، ورشاش الـ bkc، والرشاشات الخفيفة والمتوسطة مثل رشاش ١٢,٧، وقذائف الهاون والمدفعية الثقيلة، وذلك بعد انتشار السلاح بكثرة، وبعد أن رأى أرباح بيع الأسلحة الحربية مقارنة مع أرباح بيع أسلحة الصيد، فقام بالجمع بينهما بحسب قوله.

وأوضح «الصبوح» أن معظم الزبائن الذين يقومون بشراء السلاح والذخيرة من محله، هم من عناصر الفصائل العسكرية، إضافة إلى المدنيين الذين يقومون بشراء السلاح للحماية الشخصية، ويشترون الذخيرة لإطلاقها في الأعراس والمناسبات.

كذلك الحال بالنسبة لـ «أمجد السيد» صاحب محل لبيع الأسلحة، الذي دفعته خبرته في إصلاح أسلحة الصيد والأسلحة الحربية، لافتتاح محله في مدينة بنش، ومزاولة هذه المهنة.

وقال «السيد» لزيتون: «تقتصر تجارتي على بيع وشراء السلاح الخفيف من بندقيات الصيد والكلاشنكوف والمسدسات، بالإضافة إلى بيع بعض ذخائر الأسلحة المتوسطة كرشاشات ٢٣ و ١٤،٥، أما السلاح الثقيل فلا يمكن لي التعامل به وبيعه وشرائه كون الفصائل هي التي تسيطر عليه وتملكه وتبيعه وتشتريه من الفصائل الأخرى عبر تجار ينتمون للفصائل، إلا أن بيع الأسلحة شبه متوقف في هذه الفترة، كما أن أسعارها انخفضت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب توقف الأعمال العسكرية للفصائل، والتي تعد المستهلك الأول للسلاح والذخيرة، والإقبال حالياً على شراء أسلحة الصيد وذخيرتها، إلى جانب ذخيرة الكلاشنكوف لإطلاقها في الأفراح».

بينما يتشابه «» صاحب أحد محلات بيع الأسلحة في مدينة كفرنبل، في الدافع والمردود المادي الذي دفعه لامتهان هذه المهنة الخطرة مع أصحاب المحلات السابقة، ويختلف عنهم في طبيعة العمل وآليته ومردوده ونوع البضاعة والزبائن، والذي عبر عنه بقوله: «بالنسبة لي أرى عملي كأي عمل آخر، وعلى الرغم من التعامل الكبير مع الفصائل، إلا أن مردوده المادي أكبر من أي عمل آخر».

وأضاف: «تم تكليفي بالعمل لصالح إحدى الفصائل، ولحسابها وتحت رقابتها ورقابة الأمنيين، أقوم بتأمين ما يطلبونه من أسلحة، وأحصل على أرباح البيع وعلى راتب من هذا الفصيل».

وعن الأنواع والمصدر والزبائن قال: «تتنوع الأسلحة المطلوبة، ما بين أسلحة الصيد والأسلحة الشخصية والحربية، وفي بعض الأحيان أسلحة ثقيلة، ونحصل عليها من عدة مصادر، وهي في الغالب الفصائل التي تبيع بعض الأسلحة التي اغتنمتها في معارك سابقة، لتأمين مستلزمات أخرى لها، إلى جانب عمل بعض الأفراد بهذه المهنة، أما بالنسبة للزبائن فهناك إقبال كبير على شراء الأسلحة، من قبل مختلف الأطياف والشرائح، على الرغم من ارتفاع أسعارها».

أما «محمد الخالد» أحد أصحاب محلات بيع السلاح في قلعة المضيق فقد قال لزيتون: «تتواجد في قلعة المضيق ثلاث محلات لبيع السلاح، امتهن أغلب أصحابها هذه المهنة لكسب رزقهم ولخبرتهم في مجال الأسلحة، وتختلف أسعار السلاح بحسب نوعها، فمثلاً البندقية الروسية «الكلاشنكوف» تتراوح أسعارها ما بين ٢٥٠ دولار أمريكي وحتى ١٠٠٠ دولار أمريكي، وتختلف أسعار رصاص هذه البندقية بحسب سعر الدولار، ويبلغ سعره اليوم حوالي ٧٥ ليرة سورية للرصاصة الواحدة، ويتراوح سعر رصاص المسدس ما بين ٢٠٠ ليرة سورية وحتى ١٢٠٠ ليرة سورية، فيما تتراوح أسعار المسدسات ما بين ٥٠٠ دولار وحتى ٢٠٠٠ دولار».

وأضاف «الخالد»: «نحن لا نسمح للأطفال بالدخول إلى المحل، ولا نبيع لمن هم دون سن ١٨، وأعمل في هذه المهنة منذ سنتين، وتحتمل هذه المهنة الخسارة بشكل كبير، ويعود السبب لاقتتال الفصائل فيما بينها وتوقف سوق السلاح منذ بدء المعارك فيما بينها».

زيتون

جريمتي قتل بإسبوع العيد في سراقب

بعد الفراغ الذي خلفه إغلاق المحكمة الشرعية في مدينة سراقب أواخر تموز الماضي، تولى جهاز الشرطة في المدينة مسؤولية ضبط الأمن، بالقدر المستطاع، وتنظيم حركة السير في الأسواق، وتسيير الدوريات، والتحقيق في الحوادث، وتنظيم الشكاوي والضبوط التي يقدمها الأهالي، في حين تتابع محكمة الصلح المدني في سراقب، عملها بشكل طبيعي في المعاملات الإدارية من زواج وحصر إرث وغيرها، وتهتم فقط بأمور المدنيين لتسيير معاملاتهم وقضاء احتياجاتهم.

رئيس قسم شرطة سراقب الحرة «عواد الزكريا» قال لزيتون :»يعمل قسم شرطة سراقب حالياً على تلقي الشكاوي من الأهالي، وتنظيم الكشوف والضبوط، والتحقيق في الحوادث، بالإضافة إلى تنظيم حركة السير في المدينة، وتسيير دوريات نهارية وليلية في أحيائها، وتسيير دوريات للمشافي، ومع اقتراب افتتاح المدارس سوف يكون هناك دوريات للمدارس».

وعن الإجراءات المتخذة في ظل توقف المحكمة وإلى أي المحاكم يتم رفع القضايا قال «زكريا» : «أغلب القضايا التي تقع في المدينة إن كان قبل أو بعد توقف المحكمة، يعطى الصلح الأولوية لفض النزاع بين الأطراف بواسطة الشرطة الحرة، وفي حال امتناع الطرفين ورفضهم للصلح، نقوم برفع القضية إلى المحكمة المختصة بها على حسب الدعوى في محكمة إدلب».

وكانت قد وقعت في أول أيام عيد الأضحى حادثة مقتل الطفلة «عفراء معلول» في مدينة سراقب بأحد الأعراس عن طريق الخطأ، وذلك أثناء لعب طفل يبلغ من العمر ١٣ عام بسلاح ناري، قام بإطلاق النار بشكل غير مقصود فارتد المقذوف من الحائط ليصيب الطفلة ويقتلها، قامت على إثرها الشرطة الحرة باعتقال الطفل وصاحب السلاح وكتابة الضبط بحقهم، بحسب رئيس المركز.

وأضاف «الزكريا»: «كما وقعت مشاجرة وسط المدينة، أدت إلى مقتل الشاب «محمد خليف الفرج» وتم إبلاغ القسم عن طريق اللاسلكي، وعلى الفور اتجه عناصر قسم شرطة سراقب إلى المكان، ولكن الشاب كان قد قتل، وحتى الآن لم نستطع أخذ الأقوال بخصوص هذه المشاجرة، ويتم العمل حالياً على القضية».

وقال أحد أقرباء المغدور «محمد فرج» فضل عدم الكشف عن اسمه: لم يتم القبض على القاتل حتى الأن، ولم نلمس جهودا حقيقية في القبض عليه، سواء من أمنية إدلب أو من شرطة سراقب، وفي حال لم يتم القبض على القاتل الذي ارتكب جريمته في وسط السوق وفي وضح النهار، فستتحول المدينة إلى غابة سيأكل القوي فيها الضعيف وسيحتكم الناس إلى السلاح في رد مظالمهم وحقوقهم، وعليه فإن هيئة تحرير الشام وهي الفصيل المسيطر على محافظة إدلب تتحمل مسؤولية ضبط الأمن والقبض على الجناة».

ولا يرى المساعد الأول «خالد قرعوش» مسؤول الدوريات في قسم شرطة سراقب الحرة أية مخاطر في عمله إلا أثناء فض النزاعات والمشاجرات التي تقع بين الأهالي، لا سيما أن أغلب المشاجرات بات يستعمل فيها السلاح، وهو ما يشكل خطراً على عناصر الشرطة أثناء تدخلهم، منوهاً إلى أن الجريمة الأخيرة التي قتل بها الشاب «محمد الفرج»، وقعت أثناء محاولة المغدور فض المشاجرة، ولم يكن طرفاً فيها.

من جهته قال «محمد عوض» إن الوضع الأمني داخل المدينة جيد، ولكن بالنسبة للطرقات المحيطة بالمدينة فهي ليست آمنة، بسبب قطاع الطرق واللصوص المسلحين والعبوات الناسفة، وهذا خارج طاقة الشرطة الحرة.

سَجِّل
طفلك ... لضمان حقه بالتعلم

سَجِّل

صفحة **سجل** على فيس بوك

facebook.com/SajjelSYR

Sajjelsyr@gmail.com

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة أقرب أمانة سجل مدني
أو الاتصال على الرقم 0090538765211O WhatsApp

بهذا المردود لن أتزوج أبداً

ريف إدلب - زيتون

أحمد فرج

«لا أحلم بالكثير، أنا ككل خلق الله، أحب أن يكون لدي أسرة وبيت، وشريك أمضي معه حياتي، يقاسمني الحلوة والمرة، ونكد في الحياة معا، وننجب أطفالا يحملون ذريتنا»، هذا ما عبر به «مازن زقيق» أحد أبناء مدينة إدلب ذو ٣٠ عاما، والذي يعمل بأجر يومي ١٥٠٠ ليرة سورية، وهو ما يغطي بالكاد حاجاته اليومية مردفاً: «فمن أين لي أن أتزوج وأنا على هذه الحال».

لم تنعدم حفلات الزواج في المناطق المحررة، إذ تشهد المدن والبلدات في الريف الإدلبي أعراساً مستمرة، رغم تراجع عددها بشكل لافت، ويقتصر الكثير من الشبان في احتفالات زواجهم على جمع الأقرباء متجاوزين في كثير من الأحيان تقاليد الاحتفال والفرح، بسبب ضيق اليد أو لاعتبارات اجتماعية أخرى.
ونتيجة لأسباب عدة، لعل من أهمها العامل المادي، ولا سيما وسط اضطراب وقلقلة الأوضاع الأمنية على أرض الواقع، يميل الشبان للعزوف عن الزواج، رغم ما تقوم به بعض الأسر القليلة في تيسير زواج بناتهم تقديراً للأوضاع الاقتصادية الراهنة.

شريحة من الشبان آثرت تأجيل فكرة الزواج حتى تستطيع تأمين تكاليفه، فمعظم الشباب وحتى حملة الشهادات لا يجدون فرصة عمل إلا بصعوبة بالغة، وإن وجدت هذه الفرصة فلن يسمح له الأجر الزهيد بتوفير تكاليف زواجه.

كما يعاني بعض الشباب من تحملهم مسؤولية إعالة أهلهم وتحملهم الأعباء المادية كاملة، وذلك بسبب فقدان رب الأسرة، فلا يكاد يخلو أي بيت سوري في المناطق المحررة من معيل غائب، وهذا ما يجعل بعض الشباب ملتزمين بأهلهم وغير قادرين على الزواج في ظل هذه الظروف الحياتية الصعبة.
ويقول «محمد الأحمد» البالغ من العمر ٢٥ سنة وهو ابن لأحد المعتقلين من قبل نظام الأسد: «اعتقل أبي منذ ٥ سنوات واستشهد تحت التعذيب، ومنذ اعتقال وحتى الآن وأنا مسؤول عن تأمين نفقات عائلتي المكونة من ٥ أشخاص، أعمل الأن كموظف في إحدى دوائر مدينة إدلب، وراتبي ٥٠ ألف ليرة سورية، وبالكاد يكفي نفقاتنا مع بعض المساعدات، ولذلك لا أفكر بموضوع الزواج بتاتا، وقد أجلته إلى أن يكبر أحد إخوتي ويعينني بالمصروف».

من الجانب المقابل يزداد العبء المترتب على عاتق الشباب جراء ارتفاع تكاليف الزواج والتي يفرضها أهل الفتاة على الشاب المتقدم لخطبة ابنتهم، كالبيت الملك، والذهب والموبيليا، وغيرها من الطلبات التي يعجز معظم الشباب عن تلبيتها، والتي تحتاج لإمكانيات مادية كبيرة..

«الحاج محمود» أحد أهالي مدينة إدلب وهو أب لثلاث فتيات عازبات: «أعرف أن الوضع المادي لأغلب الشباب ضعيف، وأعرف الصعوبات التي تواجه الشباب في الحصول على المال، ولكن في المقابل أريد أن أؤمن حياة ابنتي، وأريد لها أن تعيش حياة كريمة وألا تتعرض للفاقة والفقر والضيق المادي».

وتروي «سها الخالد» إحدى الفتيات في مدينة إدلب والتي تبلغ من العمر ٢٩ عاما، كيف دفعت مطالبات والديها بخطيبها لفسخ الخطوبة بقولها:
«كنت مخطوبة لأحد الشباب لمدة سنة ونصف ولم أكن أريد سوى أن نتزوج ونعيش حياة عادية، رغم عدم اهتمامي بالجانب المادي إلا أن طلبات والديّ المتزايدة والشروط الكبيرة التي وضعاها عليه للزواج مني، وعدم قدرته تغطية تكاليف هذه الطلبات دفعته في نهاية المطاف إلى فسخ الخطوبة».

قد لا تقتصر صعوبات الزواج على الجانب المادي، فالخوف من المستقبل وعدم الثقة من قدرة الشبان على تربية الأطفال أو حمايتهم في أكثر بقاع الأرض اضطرابا أمنياً، والتفكير بالهجرة بشكل جدي، إلا أن التراجع في أحوال الشبان الاقتصادية يبقى السبب الأساسي والمرتبط بشكل رئيسي بقضايا الأمن والحرب والتدخلات الإقليمية والدولية في الحل السوري، وإلى أن يجد المجتمع الدولي حلاً واقعياً للمأساة السورية، سيبقى الشباب السوري في استنكافه عن الزواج.

«سأعود ولو نمت على الرصيف»

جسر الشغور - زيتون

ياسمين جاني

سوريا المنهكة أرضاً وشعباً، بشراً وحجراً، نساءً ورجالاً، كباراً وصغاراً، سبع سنوات عجاف طحنتها، أدمتها، مزقتها، وشردتها، حطمت أحلامها، كسرت ظهرها، وولدت آلاف القصص عن الاعتقال و التشرد والنزوح والتهجير ومازالت.

فكل ركام بيت يحكي ألف حكاية عن أهله كيف قضوا تحت أنقاضه، أو رحلوا عنه وتركوه وحيدا، وكل شبر من مدينة وقرية تغص بقصص الفقد والشقاء، السوريون الذين مشوا على جسر الجراح، ما بين المنافي وبلاد اللجوء في شتى بقاع العالم، كل منهم حمل قصصه وذكرياته في رحلة عذاب أشبه بقصص الهروب من الموت إلى الموت.

«سناء أم سامر» ابنة جسر الشغور، والأم لثمانية شباب، أجبرتها الظروف على الهرب مع عائلتها إلى تركيا القريبة، بعد مشاركة أبنائها بمظاهرات المدينة، والتي بدأ على إثرها الجيش بمداهمة بيوت المدينة بحثا «الإرهابيين» واعتقالهم، وبغريزة الأم وخوفها على أبنائها خرجت أم سامر من مدينتها في السادس من حزيران عام ٢٠١١.
تحكي أم سامر لزيتون عن رحلتها برفقة عائلتها بمن فيهم الأبناء والأحفاد إلى تركيا، وكيف خرجوا من المدينة ليلاً ليصلوا الحدود التركية بعد مسير دام بضع ساعات، وتصف أم سامر ذلك اليوم وارتفاع حرارته حين وصلوا إلى خيام كانت معدة لاستقبالهم، مأواهم الوحيد بعد خروجهم من ذلك البيت الذي عاشوا فيه كل حياتهم.

تستذكر أم سامر ذلك اليوم حين قدمت إليهم وجبات خفيفة لم تكفي حتى أحفادها الصغار الستة الذين كانوا برفقتها في ذلك الجو الحار، ثلاثة أشهر قضتها أم سامر في تلك المخيمات عانت فيها كل ما تخشاه أم على أطفالها من جوع وعطش وحر، إلى أن تم نقلهم إلى الداخل التركي، واقتصرت حياتهم على المعونات التي تقدمها الحكومة التركية، متجملين بالصبر على حالهم آملين بالعودة إلى ذلك البيت الذي خرجوا منه.

ثلاثة من أبنائها لم يكونوا قادرين على العيش في الخيام، فعادوا ليشاركوا في تحرير مدينتهم، تاركين خمسة أخوة لهم مع والدتهم، التي لم يقتصر همها على وجع اللجوء، بل زاد فيه خوفها على أبنائها الثوار، وابنها المريض الذي يعاني من مرض السرطان في الدم، أثقل كاهلها.

دمر منزلها بعد سرقته، ما جعل حلم العودة صعب حد الاستحالة، فلا منزل بديل لهم سوى خيمة اللجوء التي يعيشون فيها، لكن ما أن تحققت الهدنة ودبت حمى العودة، حتى قررت أم سامر الرجوع إلى مدينتها، بقناعة منها أن الوضع مهما كان قاسياً في جسر الشغور إلا أنه أكثر كرامة من واقعها في خيام اللجوء.

وتمكنت أم سامر بعد عودتها من تأمين منزل متواضع لكنه كان كافيا ليضم أسرتها، ولتبدأ بالعمل بمهنة الخياطة التي تتقنها، والتي منحتها حياة كريمة لها ولأبنائها، الذين قاموا باستئجار محل صغير يكفيهم سؤال الناس.

هي نموذج عن عائلة من بين آلاف العائلات السورية، قد تتغير التفاصيل وتتبدل فيما بينها، إلا أن الوجع واحد، والحلم بالعودة واحد لدى كل السوريين حتى ولو ناموا على الرصيف كما قالت أم سامر.

سوف تنتهي الحرب وتعود تلك السمراء إلى بلادها

وضحة عثمان

في زاويةٍ مهملة من إحدى حارات مدينة الريحانية التركية، حولت «زينب» الساحة الأمامية لبيتها الصغير إلى استراحة، تبيع الفطائر وسندويش الفلافل، لتعتاش وأولادها، بعدما فقدت زوجها، وتأخرت عودته، كما تقول، وهو واحد من مئات الآلاف من السوريين الذين غيبتهم معتقلات الأسد دون أي ذنب.

مطعم أم مصطفى في مدينة الريحانية - زيتون

«زينب» التي تُكنى بـ «أم مصطفى» هربت مع أطفالها الثلاثة من درعا إلى تركيا، بعدما تقطعت بها سُبلُ الحياة، خصوصاً اثر استشهاد أبويها بقصف لطيران الأسد على بلدتها، ومع مرور الأيام لم يعُد بمقدور إخوتها الالتفات لحالها وحال أطفالها، لانشغالهم بعائلاتهم، حسبما تقول «زينب»، ثم وبتنهيدة ريفية «إخوتي لا يتذكروني إلا عندما يأتوا ليقولوا لي أنه من المعيب أن تعملي مع غرباء».

تقول «زينب»: أخذتُ قراري بالرحيل أمام ذلك الباب الذي أغلقته على ذكريات وقصص حفرت في قلبي، وأكثر ما أشتاق له صوت «أبو مصطفى»، بيتي في درعا تمتزج ممراته بخطواتنا الأولى، هنا رسوم على الجدران تحمل أحلام أطفالي وفرحي ولكن لم يكن أمامي سوى الرحيل.

«كنتُ أسير بسرعة لأصل إلى الطريق العام» والكلام لـ «زينب» التي رافقتها طوال طريقها من درعا إلى تركيا، فكرة أن يصفها محيطها بالعار، ثم ما تلبث أن تواسي نفسها بأن أطفالها برفقتها، و»لن أفهم بطريقة سيئة».

تضيف «زينب»: «وصلت الحدود بعد رحلة طويلة مليئة بالخوف والقهر وأنا اقفز فوق السياج وأمسك بأطفالي، عدا عن الجوع الذي رافقنا طوال الطريق، لقد كنت أشعر أني تركت جزءًا من روحي، فهناك شريط ذكرياتي وخوفي من المجهول وحتى زوجي ماذا سيقول عندما يعود، هل سيبحث عني ويشكرني على تحمل تلك الأعباء؟ أو أنه سيعتبرني زوجة سيئة، أخيراً قطعت السياج إنهم معي وهؤلاء الأهم «مصطفى» و»أحمد» و»ريم» أغلى ما عندي في غربتي تلك».

دعينا نتحدث عن أولى محطاتك في تركيا..

قاسية جداً.. قضيتُ أسابيع وأنا خائفة على نفسي وأولادي أبحث في النهار عن سكن وفي الليل أنام في مسجد القرية، وأخيراً حصلت على (زريبة) في قطعة أرض مهملة، لكنني شعرت أني أمتلك قصراً المهم أن يكون هناك باب يُغلق على أطفالي وبدأت هنا حياة جديدة.

«كل ما ترونه هو نتيجة تعب وسهر أيام طويلة قضيتها بإصرار، وإرادة مملوءة بالحب لأطفالي، والآن راضية لما وصلت إليه» تقول «زينب» التي حولت المكان إلى جدران مطلية بألوان مختلفة واللون الأخضر يغطي المكان، وقطع الحطب أصبحت سياجاً، ورائحة الياسمين التي زرعتها في «حاكورة» الدار، اختلطت مع رائحة القهوة.

«زينب» التي تمشي بعنفوان، بجسد ممتلئ، وعيون فيها كل فرح العالم وحزنه معاً وإرادة تشع مع كل خطوة من ذلك الجسد الخمسيني سألتها:

– كيف استطعت تحويل هذا المكان لمطعم، والانطلاق بتلك الجرأة؟

لقد حولت ذلك المستودع إلى منزل جميل، وقطعة الأرض الصغيرة إلى استراحة، وبدأت تجهيز الفطائر وبعض الطعام لكسب المال. واستطعت زرع البسمة والأمل في قلوب العشرات من الأطفال والشباب والنساء، الذين صاروا يترددون على المكان، الذي اسأجرته من «أبو أحمد» للسكن والذي كان على شكل زريبة، وعندما عاد ليتفقد المكان بعد أسبوع من سكني فيه، أصابه الذهول! لقد تغيرت ملامح المكان لدرجة أنه ظن نفسه قد جاء إلى المكان الخطأ، تلكَ الأشياء المكسرة أصبحت صالحة للاستعمال، والمكان نظيف جداً، مزين بألوان جميلة، حولت قطع الخشب إلى مقاعد وطاولات، ويوجد زبائن يقومون بتناول الفطائر والفلافل الساخنة.

تضيف «زينب»: «بعدما شاهد كل ذلك التغير قرر أبو أحمد أن يعطيني باقي أرض المزرعة، وبعد أقل من ستة أشهر، حولت المكان إلى استراحة وصالة كبيرة وحولت قطع الخشب إلى مقاعد وطاولات، يتناول عليها الزبائن مأكولات من صنع يدي».

وفي حديث لـ «أبو أحمد» يقول: «كلما نظرتُ إليها، أخجل من نفسي، إنها امرأة بمائة رجل لم تقبل المساعدة من أحد، ولا أن تمد يدها لأحد، استطاعت العمل وتأمين متطلبات صغارها ومساعدة كل من يحتاج لها، لأنها أصبحت على علاقة طيبة مع جميع سكان تلك المدينة، وأصبحت المنطقة التي تسكن فيها تسمى باسمها، هكذا هنَ نساء سورية قادرات على خلق الحياة والأمل في كل زمان مهما كانت الصعوبات، نساء بنكهة الرجال».

> الحرب وتعود تلك السمراء إلى بلادها، ولكن سوف نذكرها طويلاً، و نتمنى أن تكون بناتنا ونساؤنا مثل تلك المرأة».

رحلة هدى في قافلة الموت

نور الحجي

صورة رمزية - انترنت

«هدى» فتاة سورية من مدينة تدمر بمحافظة حمص، تخرجت من كلية الحقوق وعمرها ٢١ عاماً، وتقدّمت للامتحان المعياري لدراسة الماجيستير في جامعة دمشق، وحصلت على أعلى الدرجات في الامتحان المعياري، واقتربت من تحقيق حلمها بدراسة ماجستير في القانون الدولي، وبدأت بالفعل عام ٢٠١١، ووصلت إلى مناقشة رسالة الماجستير في عام ٢٠١١، لكن ظروف البلاد حالت دون ذلك، وخابت آمال هدى وتبدّدت أحلامها، وكان الشيء الوحيد الذي خفّف عنها ألمها هو حصولها على وظيفة مدير إداري في إحدى الهيئات العامة في مدينة تدمر، وبمرتّبٍ ممتاز.

إلّا أنّ فرحة هدى لم تدم طويلاً، فقد كانت مدينتها تدمر على شفى حفرة من نار، والاشتباكات وأصوات الرصاص تكاد لا تتوقف، فضلاً عن الشعور الدائم بالخطر، والذي تحوّل إلى حقيقة عندما سقطت قذيفة في المنزل المجاور لمنزل هدى، وسقط عدد من الشهداء والجرحى، واضطرت عائلة هدى للنزوح إلى حيٍّ آخر، حيث تسكن أختها، قبل أن يسيطر تنظيم داعش على مدينة تدمر، وتصبح المدينة هدفاً للطائرات.

وفي إحدى الليالي الرمضانية، وبعد الإفطار بنصف ساعة، بدأت الطائرات بالقصف، وتعرض منزل أختها للقصف، وأصيبت أختها الأخرى وزوجها وأطفالها الثلاثة إصابات بليغة، فما كان من عائلة هدى إلّا أن استعانوا ببعض المعدات الطبية المتواضعة ومضوا بابنتهم وزوجها المُصابَين في الصحراء، حتى تحسّنت حالتهما الصحية وهاجروا بعدها إلى أوروبا، وهنا فقط بدأت الفكرة تجول في خاطر عائلة هدى بالخروج من سوريا نهائياً، وبين مؤيدٍ ومعارض للفكرة، وبعد شهور من النزوح القسري تحت ضربات الطيران، تجرّعت خلالها العائلة المرار الأكبر، بدأت الرحلة.

قافلة الموت

قررت عائلة هدى الذهاب إلى تركيا، وعبرت العائلة مناطق سيطرة التنظيم، بطريقة التهريب، بشاحنات كبيرة تحمل حمولة من الملح، وتحت الملح تكدّس ٤٨ شخصاً من نسوة وأطفال ورجال، في مكان لا يتجاوز طوله المترين، وارتفاعه لا يتجاوز المتر، وفتحةٍ للتنفّس لا تتجاوز أبعادها ٢ سنتيمتر طول ونصف سنتيمتر عرض، وبعد ١٨ ساعة في شاحنات الملح، كادت تودي بحياة الكثيرين ممن بداخلها، حتى أطلقوا عليها اسم قافلة الموت، وصلت هدى وعائلتها إلى بلدة حزانو بمحافظة إدلب.

لكن السعادة لم تكن حليف العائلة في حزانو أيضاً، ففي عصر اليوم التالي لوصولها تعرّض المنزل الذي مكثت فيه عائلة هدى، والكائن بجانب مقبرة البلدة، لقصف من الطيران الحربي أدى لسقوط عددٍ كبير من الشهداء، وأمضى أهالي البلدة ليلتهم في دفن شهدائهم في مقابر جماعية تحت وطأة القصف وعلى مرأى عائلة هدى، وأدركت العائلة أن الحظ السيء حليفهم في سوريا، ولذلك قررت الفرار من الموت النفسي، ووصلت تركيا في شهر شباط عام ٢٠١٤، في ليلة من ليالي الشتاء القارس، رأت فيها عائلة هدى برغم قسوة برودتها الخلاص من الخوف والموت.

في غياب أي سند لها، عملت هدى لدى وصولها إلى تركيا في قطاف البصل، ثم عملت مدة طويلة مع والدتها في تزيين الملابس وتطريزها بالحرير والخرز، على الرغم من عدم امتلاكها خبرة سابقة بهذا العمل، وكان العمل متعباً جداً لها، واستمرت على هذا المنوال مدة عام ونصف، إلى أن حصلت على وظيفة بعد تسجيلها بمكتب العلاقات السورية التركية في مجال يشبه مجال دراستها.

وبالرغم من قسوة الظروف، وعدم سهولة التأقلم مع الحياة الجديدة والبيئة الجديدة، إلّا أن هدى وعائلتها وجدوا فيها خلاصاً من طائرات الحقد الأسدية.

هدى هي إحدى الفتيات السوريات الحاصلات على شهادات جامعية، وأجبرتهن الظروف على العمل في مجالات أخرى لتأمين قوتهن وقوت عائلاتهن.

الموت ليس مخيفا.. إنه مقزز وشاق

رواية عن رحلة السوريين في اكتشاف ذاتهم

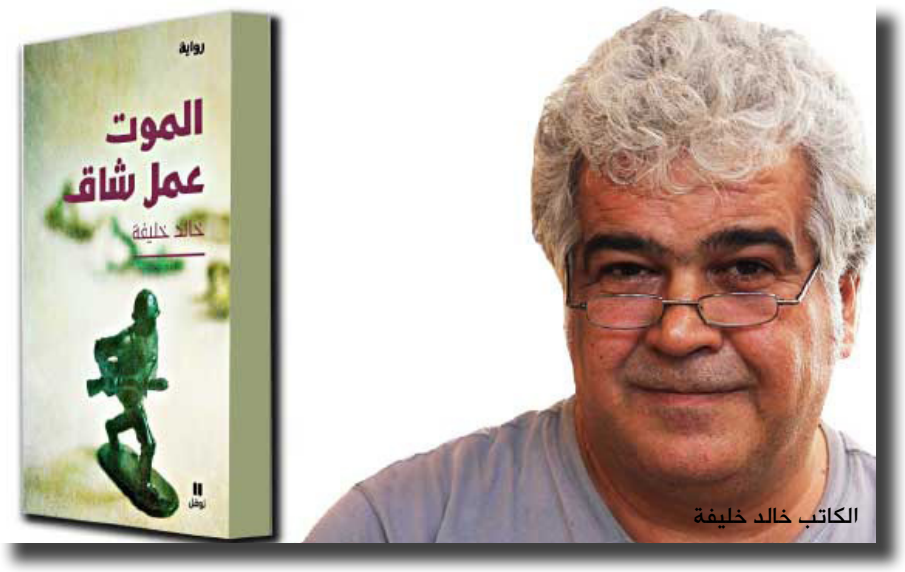

وضحة عثمان

باصطفاف كامل مع الثورة السورية يكتب خالد خليفة روايته عن مشقة الموت، مستعرضا فيها تفاصيل حياة السوريين في السنين الماضية، في كلا الجهتين، بلغة تحمل حزن الناس الصامتين والثوار والعشاق والأخوة الأعداء والمغلوبين والموتى.

وأكثر ما يلفت القارئ في الرواية هو ذلك الغوص العميق في فكرة الموت، ومناقشته ومحاورته حتى الوصول معه إلى تفاهم ورضى به، واعتباره الحل في كثير من الأحيان، في محاولة من الكاتب لتحويل «الأحداث الغرائبية بسبب تناسلها الى حدث عادي».

ومن الأكيد أن كل السوريين الذين قرأوا «الموت عمل شاق» كانوا يبحثون عن أنفسهم وصورهم بين شخصياتها، ويقرأون ما عجزوا عن التعبير به في محنتهم الحالية، كما ناقشوا فيما بينهم صحة تصرفاتهم مستندين على رؤية الكاتب كمعيار للحق والعدالة، ولا بد أنهم تلصصوا على شخصيات إعدائهم في الجهة الأخرى من عين خليفة.

يسافر بك خالد خليفة من دمشق إلى حلب برفقة جثة ثائر عجوز يدعى «عبد اللطيف السالم» وابنيه حسين القوي والمنحل أخلاقيا وسائق الميكروباص الذي سيقلهم طوال الرحلة، وبلبل الأخ الأصغر والهش والخائف والموظف في إحدى الدوائر الحكومية، مع شقيقتهم الوحيدة فاطمة المقموعة من قبل زوجها وأخيها حسين والتي تحاول بفشل كبير أخذ دور الأم مع شقيقها أثناء الرحلة.

يثير الخليفة فضولك منذ البداية في ترميز اسم البلدة الثائرة التي لا تفصلها عن دمشق سوى بعض البساتين بحرف «س» وهو ما يدفع بك الى البحث عنها ليجد القارئ أن ترميزها ليس رغبة بإخفائها بقدر ما هو رغبة في دخول الطقوس الثورية وأسرارها المكشوفة.

الأستاذ عبد اللطيف السالم هو شخصية كثرت في البلدات الثائرة وشاعت حتى أصبحت معروفة الطباع والميول والنشاط في سنوات الثورة، وهي شخصية فرضتها الظروف على أصحابها، وفرضت أصحابها على الواقع، في مرحلة تطلبت قيام البعض بمجموعة من الأدوار قد يعجز عنها بضعة رجال في زمن السلم، لكن السالم وأمثاله الذين ما زالوا موجودين في كل المدن والبلدات السورية الخارجة عن سيطرة النظام، عكسوا شخصياتهم على سلوك الثورة وروحها، ونقلوا عشقهم وشغفهم بالحرية والحب والحياة والشجاعة إلى كل من رافقهم وواكبهم في تلك الفترة، حتى انطبعت الثورة بذلك اللون الحزين والوجداني والعاشق.

«ودعته العواصف كما يليق بمحارب واهم بقي حتى اللحظة الأخيرة يفخر بكل هزائمه لم يعرف طعم النصر لحظة لكنه كان منتشيا به ينتظره كقدر لا بد أنه قادم كما هو الان مرميا على كرسي طويل في ميكروباص بارد دون حركة».

لم يدرك «بلبل» أن وصية أبيه بدفنه في مسقط رأسه ببلدة العنابية في ريف حلب بقبر شقيقته ليلى، ستكلفه تلك الرحلة مشقة اكتشاف تاريخهم كعائلة وأفراد بل وستكلفهم عذاب اكتشاف الحاضر الخطير وماهية شخصياتهم وخياراتهم ومسؤولية مواقفهم، كل ذلك بدافع من الجثة التي ينهشها الوقت وتتفسخ مع كل دقيقة في واقع سوريا، لكن الأمر يختلف مع الأموات، «مراجعة الماضي وتصفية الحسابات تحتاج إلى هدوء وتأمل طويلين لا يمارسهما المقبلون بعد لحظات على الموت يرمون على عجل بأحمالهم ويمضون لعبور البرزخ إلى الضفة الأخرى التي لا قيمة للوقت فيها».

موتى بالعشرات في كل مكان، المشافي، الحواجز العسكرية على الطرقات، سيارات الإسعاف، سيارات الجيش، بلدات مقصوفة، على منصفات الطرق بين المدن، موتى لم يعد لهم من قدسية أو كرامة، «للمرة الأولى تساوى الجميع في الموت لم تعد المراسم تعني شيئا الفقراء والأغنياء الضباط الكبار والجنود الفقراء في الجيش النظامي قادة الكتائب المسلحة والمقاتلون والموتى والعابرون ومجهولي الهوية يدفنون بمواكب هزيلة تثير الشفقة لم يعد الموت فعلا يستدعي الانفعال بل أصبح خلاصا يثير حسد الأحياء»، «تذكر آلاف الجثث المتروكة في العراء للطيور الجارحة والكلاب الجائعة، وجد أنهم محظوظون، حاول نسيان الجثث الأربع المرمية في منتصف الأوتوستراد ولا أحد يجرؤ على الاقتراب منها».

الموت.. «عدم استطاعته الهروب من الموت إنه طوفان رهيب يحيط بالجميع»، « أسوأ ما في الحرب تناسل الأفعال الغرائبية وتحول القصص المأساوية إلى حدث عادي»، « شقاء الأحياء يختلف عن شقاء الأموات لا أحد يحب مصير التفسخ لمن يحبه يريد صورته في الموت أكثر جمالا إنها الصورة الأخيرة التي لا يمكن محوها من الذاكرة وهي تعبير عن خلاصة البشر الكائن الحزين تبقى صورته حين ترتخي عضلاته حزينا والكائن الكئيب لا تفارق ملامح الكآبة وجهه غالبا تشبه الصورة الأخيرة صورة الولادة الأولى».

ومن خلال عدة مشاهد يسعى الكاتب لتشكيل صورة السلطة التي تعكس حالة التخبط والإجرام والوحشية، «السير في هذه الليلة الشتائية خطر إلى درجة كبيرة، الدوريات لا تتوقف، الشوارع تعج بمسلحين مجهولي الهوية، الكهرباء مقطوعة في أغلب الأحياء، لا يستطيع أحد إن لم يكن من سكان المنطقة معرفة الممرات المسموح بالسير فيها والممرات الممنوعة».

«كان المشهد في المشرحة مرعباً، ضباط يسيرون في الممرات يتحدثون بغضب ويشتمون مسلحي المعارضة بكلمات قاسية، عساكر بعتادهم الحربي الكامل يجولون دون هدف، تفوح من جلودهم رائحة المعارك، أتوا برفاقهم جرحى أو قتلى وكان التلكؤ فرصة لهربهم أو تمهلهم في العودة إلى حيث ينتظرهم الموت، كل شيء يبدو قريبا من الموت في هذه الفوضى».

في حاجز «القطيفة» الشهير بإجرامه، يفاجأ الأشقاء الثلاثة بأن أبيهم أحد المطلوبين، ويقوم الحاجز باعتقال جثته معهم، «اقترب حسين من بلبل وهمس له سيعتقلون الجثة، لم يفهم، ظن في الأمر التباساً، لكن حين فتح العنصر باب غرفة قرميدية دون نوافذ ورماهم داخلها، فهموا أن الأمر جدي، لقد اعتقلوا الجثة، الأب كان مطلوباً لأكثر من فرع مخابرات من أكثر من سنتين»

وفي سفر الموت ذاك تعرج الرواية على المعتقلات والسجون ليقدم لمحة صغيرة عما يجري فيها من سحق لإنسانية البشر والسوريين، وليقدم حجج الثورة في وجودها وضرورتها للخلاص من هذا النظام.

«حدثتهما عن ابنة حميها التي خرجت من السجن الأسبوع الماضي، تعتقد أنهم اغتصبوها داخل الفرع، أضافت أن وجهها أصفر وأنها فقدت نصف وزنها وشعرها محلوق على «الزيرو» تهذي في الليل بكلمات غريبة، لم يرد حسين، لكن فاطمة تابعة قائلة إنها مصابة بالجرب، واضطر أهلها إلى عزلها في غرفة الدجاج على السطح، وخطيبها تركها وطالب أهلها بالهدايا».

«لم يستغرب بلبل جرأة المرأة العجوز، تشبه جرأة أبيه ورفاقه الذين مات الخوف في قلوبهم إلى الأبد، لكنه استغرب حماسة فاطمة لتروي سيرة ابنة حميها وتسأل المرأة العجوز إن كانوا حقا يغتصبون النساء في الفروع، فضحكت المرأة وأضافت بصوت منخفض، والرجال أيضاً، مضيفةً أن أحدا لن ينسى كل هذا الظلم ولو بعد ألف سنة».

علاقة الأخوة الثلاثة مع أبيهم علاقة جفاء، وصلت لحد العداء ما بين حسين وأبيه، وعلاقة قمع ما بين حسين وفاطمة، وعلاقة تحقير ما بين حسين وبلبل، علاقات تشبه علاقات السوريين فيما بينهم أشخاصا ومدنا، حاولوا في رحلتهم أن يعطوا الفرصة لعودة روح العائلة إليهم، لكن صعوبات الرحلة زادت من جفائهم، حتى وصلت للاقتتال في الوحل.

«لم يخفوا إحساسهم بالضيق من وجودهم الاضطراري معا بعد لحظات شعر الجميع بالتواطؤ لديهم فرصة حقيقية للحديث مرة أخرى عن إمكانية عودتهم كعائلة، لكن حسين غير مكترث، بلبل ليس لديه أي رغبة، وفاطمة تحاول القيام بدور أخت تجمع شمل العائلة بعد وفاة الأبوين».

«القطيعة هي الفعل الجيد الوحيد الذي قاموا به خلال السنوات العشر الماضية، هكذا كان يفكر أحيانا، في الحقيقة الجميع كانوا يشاركونه هذه الحقيقة المؤلمة، التي من غير المريح لأي منهم الاعتراف بها، فكل واحد منهم كان يعتقد أنه قام بأكثر من واجبه تجاه العائلة، والآن عليه الالتفات نحو حياته الخاصة».

«تآلفوا مع العفن رؤوسهم الثقيلة نتيجة طبيعية للرائحة التي لفحتهم، تنفسوا موت أبيهم كما لم يتنفس أحداً موت حبيب، تغلغلت في جلودهم وسرت في دمهم، ما بقي منه حقيقته الوحيدة بعض عفن وقروح، اكتفى من الأحلام في رحلته الأخيرة».

«فجأة قال حسين لبلبل أنه ورطهم ويجب عليه تحمل المسؤولية، وإذا لم يصلوا إلى العنابية حتى الظهر فسيتركهما مع الجثة على قارعة الطريق، أضاف أن أباه لا يستحق كل هذا العناء، طرده من المنزل ولم يحاول السؤال عنه، كانت لهجته هادئة وهو ينظر إلى بلبل بغضب في المرآة، فأجاب بلبل حسين قائلاً: تستطيع تركنا الآن، فالتفت إليه حسين، وخلال ثوان كان يفتح الباب الجانبي للميكروباص ويشحط الجثة، نهر فاطمة التي لم تستطع فعل شيء سوى البكاء».

«غضب حسين هجم على بلبل كوحش، كان قوي البنية وما زالت عضلاته مفتولة، تعاركا لدقائق قبل أن يثبته على الأرض، لطمه بيده القوية عدة لطمات كانت كافية ليستسلم بلبل لضربات أخيه، ترك لنفسه حرية التمدد على الأرض الطينية، المطر والطين أفقداه الإحساس بجسده، لعق دمه الذي سال على وجهه، سمع صوت بكاء حسين عالياً، كانوا هم الثلاثة يبكون في هذا العراء، حاول بلبل النهوض لكنه لم يستطع، استجمع كل قواه ساعدته فاطمة على النهوض وقادته إلى السيارة من جديد، عاد حسين إلى السيارة صامتا، شغل المحرك وسار نحو القرية القريبة الغارقة في ظلام تام».

قبيل موته يكشف عبد اللطيف أثناء مرضه سر زواجه الثاني من نيفين، التي عشقها خلال فترة عملها في ذات المدرسة التي يعمل بها، قادمة من إحدى المدن السورية البعيدة، وبعد وفاة زوجها تأججت نار الحب في قلب عبد اللطيف.

«نيفين أتمت الستين من عمرها وما زالت يانعة وجميلة، في عينها نظرة كبرياء، ازدادت حدتها عبر سنوات زواجها التي قضتها في اشتباكات ومعارك لا تتوقف مع عائلة زوجها، ابنها البكر هيثم تخرج من كلية الطب قبل أشهر قليلة من الثورة، وابنها الصغير رامي في الثانية والعشرين من عمره، تخرج من المعهد المصرفي قبل سنة وذهب مباشرة لخدمة العلم، لم تستطع نيفين تحمل خسارة ابنها هيثم بعد اعتقاله على حاجز المخابرات الجوية، الذي كان يترصد خروجه من البلدة، انتهت لحظات شؤم فظيعة».

بعد الرحلة الطويلة التي استمرت عدة أيام، تفسخت جثة الأب، وتفسخت معها شخصيات أبنائه، ليكتشفوا ذاتهم وحقيقتهم، في بكائية مفجعة، يظهر فيها شقاء الأحياء بالموت أكثر من شقاء الأموات، وليكون الموت عملا شاقا لمن يدعون الحياة.

سَجِّل

سَجِّلي واقعة الطلاق
للحفاظ على حقوقك وحقوق أطفالك

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة أقرب أمانة سجل مدني
أو الاتصال على الرقم 0090538765211O
WhatsApp

صفحة سجل على فيس بوك
facebook.com/SajjelSYR
Sajjelsyr@gmail.com

هل يغير أب مصادفاته يوما ما؟

ياسمين محمد

بوجهه السمح الطلق، والنضر، وضحكة عينيه، وبجسمه الفتي، وروحه الحرة، رفض «محمد حسني» ابن مدينة درعا أن يوضع في مواجهة أبناء بلده المتظاهرين، وهو المجند في جيش النظام يؤدي خدمته الإلزامية.

وبفطرته السليمة التي قربته من جميع أطفال أقربائه، رفض محمد ابن العشرين عاما أن يقتل، أبى هو وأهله أن يوضع في موضع يُقتل فيه أو يقتل أحداً من أهل بلده، وعلى الرغم من فقر حال أسرته الريفية، إلا أنها توصلت إلى اتفاق فيما بينها، وهو أن تدفع للضابط المسؤول عنه كي لا يلتحق بقطعته العسكرية إلا كي يُجدّد إجازته الشهرية.

وبالفعل قام أهل محمد باستدانة أول دفعة، وتم تسليمها للضابط، وأصبح محمد يعمل في معمل للحديد كي يساهم في جمع المبلغ، ووالدته تبيع الألبان والأجبان كي تساهم بجزءٍ آخر، وساهم والده الضرير بجزء من راتبه، وكانوا يستدينون ما ينقص من المبلغ، وأحيانا يعمل محمد أعمالاً إضافية، كما تقوم والدته بإنتاج بعض المؤن المنزلية وبيعها.

وكان جشع واستغلال الضابط يزداد مرة بعد مرة، ويرفع المبلغ باستمرار، حتى وصل استغلاله إلى أن يطلب المبلغ لقاء عدم خروجه إلى حواجز الجيش التابعة للقطعة وبقاء محمد داخل القطعة العسكرية، وليس لقاء الإجازة كما في السابق.

ومع ذلك ظل الضابط يرفع المبلغ، ولم يتوقف عن الاستغلال، وسط رؤيته قبول محمد ووالدته التي كانت تتكفل بكل ذلك، نظراً لوضع زوجها الصحي.

ولكن الضابط حاول إجبار محمد أكثر من مرة على الخروج من القطعة، وذلك عندما كان يقوم الثوار بالهجوم على القطعة واستهدافها خلال ساعات الليل بالقنابل اليدوية وغيرها من الأسلحة البسيطة والمحاولات المتواضعة من الثوار في تلك الفترة.

وكان محمد يحاول التنصل في كل مرةٍ بشكلٍ أو بآخر، ولاحظ الضابط ذلكً، ثم بدأ الأمر يتطور عنده إلى الالتقاء بثوار المنطقة عندما يتم إجباره على الخروج من قطعته، وقام الضابط بتوجيه عدة إنذارات لمحمد.

وهنا اتصل محمد بوالدته وأبلغها بقراره بالانشقاق، وعدم قدرته على المواصلة بهذا الشكل على الإطلاق، وأن قراره قطعياً لا رجعة فيه، وأنه لن يوجه سلاحه إلى صدر أي إنسان أو يرفعه في وجه أحد حتى لو كان سلاح الآخر في صدره، فطلبت منه التريث لترى ما هي الوسيلة الأنجع لذلك.

كانت تعلم أنها قد تخسره إلى الأبد في تلك العملية، إلا أنها كانت توافقه على المبدأ، وفضلت أن يُقتل أثناء محاولته الانشقاق على أن يُقتل أثناء إجباره على الوقوف على أحد الحواجز، ولكنها كانت تجهل كيف من الممكن أن تساعده، وفي الوقت ذاته رفضت الوقوف مكتوفة الأيدي.

أدت أم محمد صلاة الاستخارة عدة مرات، وفي كل مرة كانت تُردّد على مسامعها طيلة الليل الآية الكريمة «ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عند ربهم يرزقون».

استنتجت الأم نهاية ابنها، وأبلغت والد محمد بها، وظلت تفكر وتطلب إلى ابنها التريث لفترةٍ قصيرة إلى أن وصلت إلى الحل.

وفي بداية الشهر التالي ذهبت لتُسلم الضابط المبلغ كما في كل شهر، إلا أنها هذه المرة قامت بمساعدة أخيها الأصغر الذي يكبر محمد بعامين أو ثلاثة أعوام فقط، بتزوير تاريخ إجازة قديمة من إجازات محمد، كما أخذت معها بطاقة أخيها الشخصية وأعطتها لابنها كي يتمكن من المرور بها على الحواجز بعد أن يخرج من القطعة بناءً على الإجازة.

وانتظرته أمام القطعة العسكرية حتى خرج منها فعلاً، وتمت عملية الانشقاق بنجاح، واصطحبته إلى قريتهما التي لم تكن قوات الأسد تتجرأ على دخولها.

والتحق محمد بالثوار، لكنه رفض أن يبقى ثائراً اسماً بلا عمل، فآثر أن يلتحق مع بعض أقربائه بثوار دمشق وريفها، وذهبوا كمجموعات مؤازرة إلى مخيم اليرموك وحي التضامن الدمشقي وغيرها من المناطق المجاورة.

ولم يكن حال ابن عمه «محمد حسن» ذو الثالثة والثلاثين عاماً بأفضل بكثير من حاله، وهو الذي تلقى عدة طلبات من نظام الأسد لتدريب شبيحته في أحد النوادي الرياضية في العاصمة دمشق، والتي قابلها بالرفض المطلق، وفضل الاعتكاف في الغوطة الشرقية، والمساهمة في حماية أهلها والدفاع عنهم، بدءاً من تشكيل لجان الأحياء وحراسة مداخل الغوطة ومراقبتها خوفاً من اقتحام مفاجئ لها قبل تحريرها، وانتهاء بإسعاف الجرحى والمصابين ونقلهم إلى المراكز الطبية، ساعده في ذلك بنيته القوية وممارسته للرياضة منذ صغره.

وخسر محمد حسن خلال تلك الفترة عمله ومنزله، وبعد ذلك منزله الثاني الذي تهدم نتيجة قصف مدفعي لقوات الأسد أثناء الاجتياح الكبير للغوطة الشرقية في أواخر عام ٢٠١٢.

وكانت عائلة محمد حسن أيضاً، تدرك أن خسارة عمل أو منزل أو منازل ليست خسارة، وأنه سيكون هو شخصياً خسارتها التالية.

وفي إحدى ليالي القتال في مدينة داريا في غوطة دمشق الغربية، طلب محمد حسني إلى مجموعته التي كان يقودها الانسحاب من النقطة المتواجدين فيها، تحت ضغط قوات الأسد وتقدمها عسكرياً وقصفها للمنطقة بشكلٍ عنيف، إلا أن القصف كان قريباً جداً، وفي أحد الأبنية السكنية كان هناك طفل صغير، هرع محمد لإنقاذه بعد أن استُهدف المبنى، فباغتته قذائف الأسد التي ركزت على المبنى ذاته مجدداً، واستشهد محمد على إثرها، وذلك قبل مجزرة داريا بيوم واحد في ٢٠١٢/٨/٢٣.

وشاءت الأقدار أن تعصف مجزرة الكيماوي بالغوطة الشرقية بعد عام كامل من مجزرة داريا، ليلتحق محمد حسن بابن عمه محمد حسني، وذلك في ٢٠١٣/٨/٢١، وأثناء محاولته إنقاذ أحد المصابين في المجزرة، ويسقط محمد والمصاب شهيدين على أبواب المشفى.

لم يستطع محمد حسني إنقاذ الطفل الذي حاول إنقاذه، واستشهد على مدخل المبنى دون أن يتمكن من الصعود إليه، وبقي الطفل وسط الأنقاض دون أن يعرف مصيره، كذلك لم يستطع ابن عمه إنقاذ ذلك المصاب، واستشهدا معاً على مدخل المشفى، قبل أن يتمكن محمد من الوصول به إلى داخلها، ولكن هدفهما كان واحداً وطريقة استشهادهما تكررت بعد عام كامل وفي نفس الموعد.

وفي الذكرى الخامسة لمجزرة داريا والرابعة لمجزرة الكيماوي، شاءت الأقدار ذاتها أن تُرزق بحفيدة، كل من أم محمد حسني التي استشهد ابنها وهو يدافع عن داريا في الغوطة الغربية أثناء محاولات اقتحام قوات الأسد لها، وأم محمد حسن التي استشهد ابنها وهو يسعف أحد المصابين في مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية.

والصدفة التي حدثت عندما استشهد محمد حسن بعد مرور عام كامل لا ينقصه سوى يومان، على استشهاد ابن عمه محمد حسني، عادت لتتكرر بعد مرور ٥ أعوام على استشهاد الأول، و ٤ على استشهاد ابن عمه، إذ رزقت أم محمد حسني بحفيدة جميلة، وبعدها بيومين أيضاً رزقت أم محمد حسن بحفيدة جديدة، لتشكل أواخر آب مفارقة لديهما، كما شكلت غوطتي دمشق الشرقية والغربية رمزاً لابن كل منهما، وتصبح تناقضات آب موت وولادة، وشرق وغرب بالنسبة لكليهما.

ربما شُغلت الجدتان المكلومتان عن ذكرى الاستشهاد قليلاً بولادة حفيدتيهما، ولكن بالتأكيد لم تستطع هاتين الحفيدتين أن تُنسيا «السلفتين» ولديهما.

SNP زيتون عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع